الفصل الثاني
الثورات في العالم العربي

obeikandl.com

obeikandl.com

موقف الغرب من الثورات العربية

بالرغم من أن الثورات العربية اندلعت لهدف واحد في معظم دول الربيع العربي - ألا وهو حق الشعوب في تقرير مصيرها وامتلاك زمام أمورها - إلا أن الرؤى الغربية تجاهها تباينت تبايناً حاداً؛ فبينما كان رد الفعل سريعاً وواضحاً مع الحالة التونسية بضرورة تخلي بن علي عن السلطة، كان رد الفعل الغربي بطيئاً ومتلكئاً في حالة مبارك في البداية، وصرحت وزيرة خارجية الولايات المتحدة أن نظامه مستقر ولكنه يجب أن يجري إصلاحات، وذلك قبل أن ينهار النظام بكامله وتؤيد أمريكا الثورة بعد ذلك. أما في الحالة الليبية فكان ردُّ الفعل حاسماً وسريعاً وإيجابياً بتدخُّل عسكري كامل، وبدعم لوجيستي، وبفرض حظر طيران وبتوفير السلاح للثوار.

وذلك التباين في الرؤى الغربية تجاه الثورات يؤكد لنا أن التحركات الغربية لا تنطلق بناء على مبادئ ولكن بناء على مصلحة تدور وتتغير وتتباين؛ فالمبادئ لا تتجزأ، والمبادئ الغربية واضحة في ما يتعلق بحقوق والإنسان والديمقراطية وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، ولكن المصلحة تتغير وتتباين تبايناً حاداً من بلد إلى آخر؛ وهو ما يفسر ذلك الصعود والهبوط في التعامل مع الثورات العربية؛ فبالرغم من الشعارات الواضحة للغرب في ما يتعلق بتطبيق الديمقراطية منذ حقبة بوش الابن، إلا أن واحداً من أكبر مفكري الغرب وهو نعوم تشومسكي يؤكد على أن الغرب لم يكن يوماً يريد تطبيق الديمقراطية في العالم العربي، فيقول في إحدى الندوات مؤخراً: «الولايات المتحدة ستفعل كلَّ ما في وسعها لمنع ديمقراطية حقيقية في العالم العربي، والسبب واضح للغاية؛ وهو أن الغالبية العظمى من شعوب المنطقة تعتبر الولايات المتحدة مصدراً أساسياً لتهديد

مصالحهم، بل إن الغالبية معارضة لسياسات أمريكا الخارجية»؛ لذا تباين التعامل الغربي مع الثورات العربية كالتالي:

يقول نعوم تشومسكي: إن نسبة المعارضة الشعبية للولايات المتحدة «في مصر - وهي أهم دولة - تبلغ ٨٠٪؛ ولذلك فإن أمريكا وحلفاءها لا يريدون حكومات تعبِّر عن إرادة الشعوب؛ فلو حدث هذا فلن تخسر أمريكا فقط سيطرتها على المنطقة ولكنها ستُطرَد منها أيضاً»، ويضيف: «مصر وتونس والدول المثيلة لها التي لا تُعَد مصدراً أساسياً للنفط فتوجد لها خطة يتم تطبيقها نمطياً ولا تحتاج عبقرية لفهمها؛ فإذا كان لديك ديكتاتوراً مفضلاً يواجه مشاكل فقف بجانبه حتى آخر مدى، ولكن عندما يستحيل الاستمرار في دعمه لأي سبب مثل أن يتوقف الجيش عن دعمه، فقم بإرساله إلى مكان ما، ثم أصدر تصريحات رنانة عن حبك للديمقراطية ثم حاول الإبقاء على النظام القديم ربما بأسماء جديدة، وقد حدث هذا مراراً وتكراراً، حدث مع سيموزا في نيكاراغوا ومع الشاه في إيران ومع ماركوس في الفلبين وديفيلييه في هاييتي، وزعيم كوريا الجنوبية ومابوتو في الكونغو وتشاوشيسكو مفضل الغرب في رومانيا وسوهارتو في إندونيسيا. إنه أمر نمطي تماماً وهذا بعينه ما يحدث في مصر حالياً».

المسار الأول: دعم الحركات الليبرالية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام الجديدة والقنوات الفضائية الليبرالية المعادية للإسلاميين، بهدف تقويض النفوذ الإسلامي السياسي والحد من تأثيره والمحافظة على أسهمها في التحكم في خيوط اللعبة داخلياً والإبقاء على فرصها في تشكيل الحياة السياسية.

المسار الثاني: الحوار مع التيارات السياسية الإسلامية ومحاولة الضغط عليها والتوصل إلى حلول وسطية معقولة بقبول الديمقراطية والتعددية وحقوق الأقليات والمواطنة وكافة مكونات الحضارة الغربية.

المسار الثالث: في حالة فشل الخيارين السابقين فإن الولايات المتحدة سوف تلجأ إلى قوتها الصلبة بأن تقوم بإجبار الأنظمة على السير في الطريق الذي تريده الولايات المتحدة عن طريق التضييق عليها اقتصادياً وعسكرياً بأن يتم منع المعونة العسكرية والتحكم في عملية تصدير السلاح إليها، وكذلك العمل من خلال المنظمات الدولية من أجل تقليم أظافر السياسة ونفوذها في حقبة ما بعد الثورة، والتعامل مع أي نظام سياسي إسلامي مستقل يخرج من العملية السياسية بصورة مؤلمة اقتصادياً من أجل أن يدفع الشعب المصري ثمن اختياراته كما كان الحال مع تجربة حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات الديمقراطية.

الأمر في تونس لا يختلف كثيراً عن التعامل الغربي مع الحالة المصرية؛ إلا أن قدرة النظام التونسي الجديد وتركيبته المجتمعية يمكن أن تؤديا إلى انتهاء التعامل الغربي معها في المرحلة الثانية للتعامل الغربي مع الحالة المصرية؛ وذلك لتركيبة حزب النهضة الإسلامي وكذلك تركيبة المجتمع التونسي المنفتحة بصورة أكبر على الغرب واستعداد تونس حكومة وشعباً على التعاطي مع العَلمانية ومع الليبرالية الغربية؛ فتونس لا تمثل معضلة للغرب لأنها بلد غير نفطي واقتصادها يعتمد بصورة كبيرة على السياحة الغربية، وخروج نظام سياسي على النمط التركي لن يؤثر بصورة تُذكَر على السياسات التونسية الخارجية ولا على توجه السفينة التونسية؛ إلا أن الغرب سوف يستمر في المسار الأول وهو دعم الحركات الليبرالية، وقناة نسمة

الفضائية نموذج واضح لذلك عسى أن تصبح تونس نموذجاً للمزج ما بين الليبرالية والديمقراطية والسياسات الإسلامية على النمط التركي.

ليبيا:

تختلف ليبيا عن مصر وتونس في أنها تأوي حقولاً نفطية غنية وقريبة من أوروبا والولايات المتحدة؛ فالنفط الليبي يسير في مسارات آمنة في البحر المتوسط كما أن المحيط الإقليمي لا يشهد توترات بعكس نفط الخليج العربي - على سبيل المثال - الذي يمر بمشكلات سياسية في كلٍّ من العراق وإيران بالإضافة إلى المسارات البحرية غير الآمنة في القرن الإفريقي؛ لذا كان الغرب واضحاً منذ بداية الثورة الليبية وتدخَّل عسكرياً ودعم الثوار بالسلاح والعتاد ولم يتردد حتى في ظل وجود إسلاميين يسيطرون على الثورة الليبية؛ فكان خيار الإطاحة بالقذافي هو الخيار الأول من أجل نزع صفة الجنون عن السياسات الليبية وتذبذب ضخ النفط إلى الغرب لأي عارض يراه القذافي الذي كان غير مأمون الجانب؛ واستمر الغرب في التواصل مع ليبيا بعد الثورة في كافة مراحلها السياسية، ولا يبدو أن الغرب لديه خيار آخر، كما أن النظام الليبي هو الآخر يبدو أنه ليس أمامه خيار سوى ربط مستقبله بالغرب؛ وذلك لأن الاقتصاد الليبي اقتصاد غير متنوع ويعتمد بصورة كاملة على النفط، ولا تتحمل الدولة الليبية الناشئة رفاهية اختيار من الدولة التي ستصدر إليها نفطها؛ لذلك فإن صفقة وحيدة يمكن عقدها مع الغرب، هي: النفط الليبي مقابل الدعم الغربي لأي حكومة كانت، تخرج من رحم الثورة الليبية.

اليمن:

تُطِل اليمن على واحدة من أهم المجاري الملاحية في العالم (خليج عدن وباب المندب) الذي يعد بمثابة بوابة ما بين الشرق والغرب؛ فمن يمتلك ذلك المجرى الملاحي يمتلك بوابة التجارة ويستطيع أن يمثل تهديداً للتجارة العالمية إذا ما حدثت فوضى في البلاد أو سقط الحكم في الأيادي الخطأ. لذا فإن الولايات المتحدة كانت متأنية للغاية في التعامل مع الثورة اليمنية برغم الدماء الكثيرة التي سالت هناك؛ بل إن التواصل الغربي السري والمعلن مع نظام علي عبد الله صالح ظل موجوداً حتى النهاية؛ فاليمن دولة فقيرة لا تمتلك مصادر طبيعية، ولكنها تمتلك موقعاً إستراتيجياً؛ لذا فإن من مصلحة الولايات المتحدة ألا يحدث تحوُّل جذري في وجهة السفينة اليمنية، حتى لو امتلأ سطحها بالانفجارات والدماء والأشلاء؛ طالما أن ذلك لا يتخطى حدود اليمن! والولايات المتحدة تمتلك مفتاح الحل السحري للمعضلة اليمنية بصرف النظر عن النظام السياسي القادم؛ فاليمن دولة تعتمد بصورة كبيرة على المعونات الخارجية؛ لذا تمتلك الولايات المتحدة رفاهية الانتظار والتوقف والتبين، فبصرف النظر عن مخرجات الثورة اليمنية فسوف يكون النظام القادم بحاجة ماسة إلى المعونات الأمريكية، وهنا تستطيع واشنطن أن تملي شروطها، بعيداً عن الديمقراطية وعن المبادئ الغربية.

سورية:

يقول الأمريكي توماس فريدمان (كاتب النيويورك تايمز): إن كل دول الربيع العربي تنفجر إلى الداخل، عدا سورية فإن انفجارها سيكون إلى الخارج؛ فسورية بمثابة البركان الذي ستصلي حممه كافة دول الجوار في

حالة سقوطها في أتون صراع مسلح (تركيا، العراق، الأردن، لبنان، والكيان الصهيوني)، فالتدخل العسكري الغربي في سورية التي تُعَد من أكبر الدول المعادية للولايات المتحدة في الربيع العربي سيؤدي إلى تقسيم البلاد وإنشاء ملاذات آمنة للأكراد في الشرق، بتدخُّل إيراني واضح لدعم نظام الأسد، وسيكون ذلك موجَّهاً بالضرورة إلى تركيا التي استضافت الجيش السوري الحر وقياداته، كما أن حزب الله سيحرك ميليشياته هو الآخر وسيحاول إشعال حرائق متفرقة في دول الجوار من بينها تركيا انطلاقاً من شمال سورية بالإضافة إلى الكيان الصهيوني من أجل استدراجه إلى مواجهة على الجبهتين (اللبنانية والسورية)، ومن ثَمَّ تغيير محددات اللعبة وإيقاع المنطقة في أتون توترات كبرى تسقط عدة دول في دوامتها؛ ولذلك ظل الغرب يراوح مكانه ما بين مبادئه ومصالحه في سورية، ولم يحرك ساكناً سوى بضعة عقوبات اقتصادية على نظام الأسد، بينما ترك الموضوع برمَّته في يد أنقره عضو الناتو؛ حيث إن المصلحة العليا للغرب هي إسقاط نظام الأسد بالوسائل السلمية مثل العقوبات والضغط السياسي على النظام.

ما يسمى بالربيع العربي

كانت عبارة «ما يسمى بالربيع العربي» تثير ردود فعل مستنكرة ومهاجمة، وربما مستهجنة لها ولمن يطلقها، ولكنها اليوم تبدو منطقية وواقعية لدى كثير من مستنكريها ومهاجميها ومستهجنيها سابقا، فلقد تكشَّفت سجف الغيب عن واقع جعل هذه العبارة جديرة بالاستحضار والإشادة حتى لدى مستنكريها آنذاك، الذين كانت تملأ رؤاهم الأحلام العريضة والآمال الواسعة (كل بحسبه) مما جعلها تروق لهم في خضم أحداث تاريخية واستثنائية.

لقد عرفت البشرية أشكالا متعددة ومصطلحات متداولة للتعبير عن الانتقالات النوعية من حال إلى حال في هذا المجال أو ذاك، ففي العلم كما في الاقتصاد كانت بعض الاكتشافات أو التغيرات الكبرى يعبر عنها بمصطلح «الطفرة»، وفي السياسة والمجتمعات غالبا ما يعبّر عنها بمصطلح «الثورة»؛ سواء صدقت عليها التسمية أم لا.

وفي سفر التاريخ الطويل ثورات متعددة ومتنوعة، ذات أشكال شتى وأنواع بلا حصر، وكما اختلفت الأشكال والأنواع، فقد تباينت الدوافع واختلفت النتائج، فليس للثورات مسار واحد ولا يجمعها نمط فرد، وما جرى بالأمس ينطبق على ما يجري اليوم، والاعتبار بالتاريخ كنز الحصيف كما أن محاولة استقراء المستقبل عدة الباحث والمثقف أيا كان مكانه أو مكانته.

وبعيدا عن نمط الثورة الفرنسية التي أثر حجم الثقافة والوعي في قيامها، كما في نتائجها، وبعيدا كذلك عن الثورة الروسية، التي أثر حجم وتنظيم الحزب الشيوعي في قيامها كما في نتائجها، فإن في التاريخ القديم والحديث ثورات مهمة وإن لم يتمّ تداولها مؤخرا على نطاق واسع، كثورات الخوارج وثورة الزنج في التاريخ الإسلامي القديم، وكثورات أوروبا الشرقية أو أميركا اللاتينية في التاريخ الحديث.

لا شكّ أن محاولات الحصول على مشتركات كبرى لوصف الثورات السياسية والاجتماعية تحديدا هي محاولات جديرة بالتركيز والاهتمام، ولكن بعض من يركز على المشتركات لا يبالي بحجم الأخطاء المنهجية التي قد يقع فيها لأن اهتمامه منصب على أمل الانتقال أو التفشي لمثل هذه الثورات لأغراض خاصة أكثر من الاهتمام بفهمها ومحاولة تفسيرها، ولذلك قد تدفع البعض الحماسة الثورية إلى المجازفة العلمية مع تسجيل أن بعض المحاولات

من هذا النوع حين التزمت بالمنهج العلمي لا بالأحلام خرجت بنتائج علمية محترمة وأبانت عن حجم الجهد البحثي الجدير بالثناء.

من هنا فإنني أحسب أن النظر للفروق بين الثورات ومحاولة فهم كل ثورة على حدة هو عمل يفترض فيه أن يكون أكثر دقة في القراءة والتوصيف والتحليل، وبالتالي أكثر احتراما وأنجع تأثيرا لكل مهتم من مؤرخين وساسة ومثقفين، أقول هذا لأن في الطريق الثاني ما يمنح قدرة على اكتناز كثير من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما الدينية والإثنية والطائفية، تلك الكبيرة الواسعة وأختها الصغيرة الضيقة، وهو يمنح رؤية أكثر واقعية من سابقه.

مع هذا، فإن قراءة الثورات تخضع دائما للمنطلق الذي يعتمده الباحث أساسا لرؤيته، فثمة من يقرأ الثورات ليفهم كيف جرت؟ وما الذي مهد لها؟ وإلامَ ستنتهي؟ وثمة من يقرأها ليعرف كيف يؤثر في حراكها وتوجهها؟ وثمة من يقرأها ليعرف كيف يستفيد منها على الصعيد الشخصي أو التنظيمي.

في محاولة لقراءة سريعة تنظر بعين لكلا الطريقين السابقين وبالنظر لدول ما يسمّى بـ«الربيع العربي» وما جرى فيها وتحديدا النموذج المصري نجد أنّه في لحظات «الفوران الثوري» تتضخم الذوات وتنتفخ الجماعات ويتكاتف الناس على هدف واضح وغاية محددة، ثم حين تحقيقها تنفلت الخلافات والتمايزات من عقالها فيمتلئ كل طرف بيقين جارف بأحقية رؤيته وصدق منهجه، وأنه بالتالي يجب أن يكون الطرف الأكثر حصدا لمكاسب الثورة والأولى في تحديد مآلاتها.

لأن التيارات الثائرة ومع الغرق الكامل في هدفها وهو هنا إسقاط النظام لا تجد بعد تحققه بديلا عن الاستمرار فيه، لأن البدائل غير مكتملة، فيلجأ الجميع للتشكيك في تصرفات الآخرين، فتتفشى نظريات المؤامرة وتنتشر النزاعات، ويعود رفاق الثورة للتصارع، ومن هنا ينصرفون كلية بعد تحقيق الهدف الكبير إلى أهداف صغرى يتشظى فيها الرفاق بتياراتهم وجماعاتهم وأفرادهم.

بعد هذا تأتي مرحلة يمكن تسميتها بـ«الملل الثوري» حيث يغدو عامة الناس متعبين ومضنين من استمرار الفعل الثوري وتأثير فوضاه على حياتهم وأمنهم، وتنغيص غوغائيته على استقرارهم وقوتهم وقوت عيالهم، فينقسمون إلى ساخط على الثورة يدفعه سوء الواقع إلى الترحم على سوء الماضي، أو باحث عن أي سبيل للنجاة أو عن أي قشة يتعلق بها للنجاة من الغرق في هذا السوء الجديد.

هذه القشة قد تأتي من شخص حازم يمتلك الكاريزما الكافية لإقناع الناس برؤيته ومشروعه، ومن هنا يعود مستبد آخر بلباس جديد، وقد تأتي من حزب منظم قادر على جمع الناس، وغالبا ما يكون متطرفا، وقد تأتي عبر انقلاب عسكري بعد أن يصل سخط الناس أقصاه.

أحسب أن من المهم الاعتراف سريعا بفشل ما سمّي بثورات الربيع العربي، خاصة من قبل النخب الثقافية والسياسية الواعية، لأن الاعتراف وإن تأخر خير من المكابرة، فهو أول طريق استعادة الوعي والرؤية وبالتالي البحث عن مخارج آمنة تقلل الخسائر وتسعى لصناعة بارقة أمل وإن بعد لأي قد لا يكون يسيرا.

نحن بحاجة لمثقفين يمتلكون من الوعي والجرأة أن يقولوا الآن - وأرجو أن لا يكون الوقت متأخرا - مثل ما قاله المفكر الفرنسي كورنيليوس كاستورياديس حين قال: «إن الثورات التي عرفها الغرب الليبرالي منذ ثورة الأنوار، وأيضا تلك التي عرفها الشرق الاشتراكي - وبالتحديد في أوروبا الشرقية والصين - لم تحقق الاستقلالية المأمولة والديمقراطية المنتظرة. فالحركات الاجتماعية التي حملت مشروع الثورة فشلت، ولهذا فإن المطلوب هو إعادة قراءة مسار هذه الحركات وتقييمها من أجل استشراف آفاق أخرى».

وقد نشرت مجلة ذي إيكونوميست البريطانية وهي التي يتم تصنيفها بأحسن مجلة في العالم مقالا تحليليا حول تطورات الربيع العربي بعنوان هل فشل الربيع العربي؟ وتؤكد المجلة أن الربيع العربي لم ينتهي وأن العرب لا يريدون عودة عقارب الساعة الى الوراء

بعد انطلاق الثورات في العالم العربي, ليس هناك بلد واحد من هذه البلدان في طريقه نحو الاستقرار و الديمقراطية السلمية. الدول التي كان الأمل فيها أكبر – تونس وليبيا واليمن- لا زالت تكافح. التجربة الفوضوية مع الديمقراطية في مصر, الأكثر سكانا بين هذه الدول, انتهى بها المطاف إلى أن وضعت رئيسا منتخبا خلف القضبان. وسوريا تموج في بحر من الدماء النازفة نتيجة للحرب الأهلية.

من غير المستغرب أن يعتقد البعض أن الربيع العربي انتهى. الشرق الأوسط, كما يقولون, ليس مستعدا بعد للتغيير. أحد هذه الأسباب هو أنه لا يملك مؤسسات ديمقراطية, ولهذا فإن سلطة الشعب سوف تستحيل إلى فوضى أو أنها سوف تعيد تموضع الدكتاتورية. السبب الآخر هو أن

أحد قوى التماسك في المنطقة هو الإسلام, والذي -كما يجادلون- لا يمكن له أن يستوعب الديمقراطية. ولهذا فإن الشرق الأوسط, وفقا لهم, من الممكن أن يكون أفضل حالا لو أن الربيع العربي لم يحدث أصلا.

هذه النظرة متسرعة في أفضل الحالات, و في أسوئها خاطئة. التحول الديمقراطي عادة ما يكون عنيفا وطويلا. تبعات الربيع العربي السيئة – في ليبيا أولا والآن في سوريا - قاتمة جدا. وكما يذكر فإن غالبية العرب لا يريدون أن تعود عقارب الساعة إلى الوراء.

إن أولئك الذين يقولون إن الربيع العربي فشل يتجاهلون الشتاء الطويل الذي مر قبله, وتأثيره على حياة الشعوب. عام ١٩٦٠ كانت مصر وكوريا الجنوبية تتشاركان في نفس معدلات الحياة المتوقعة والناتج المحلي الإجمالي للفرد. ولكنهما تعيشان اليوم في عوالم مختلفة تماما. في حين يسكن الكثير من المصريين في المدن وثلاثة أرباع السكان يعرفون القراءة الكتابة, فإن معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد في مصر يساوي خمس معدل الفرد في كوريا الجنوبية. الفقر وحالات التقزم نتيجة لسوء التغذية أمور شائعة جدا في مصر. وحكومة الإخوان المسلمين التي أمسكت زمام السلطة لفترة وجيزة كانت خلالها عاجزة عن الحركة لم تفعل شيئا لتعديل الأمور, ولكن مشاكل مصر الأعمق ناتجة عن النظام القديم ورجاله الأقوياء. والبلدان العربية الأخرى ليست أفضل حالا.

هذه المسائل مهمة, لأنه وبالنظر إلى أن الربيع العربي متفاوت من حيث تقدمه, فإن الكثيرين يقولون إن الحل يتمثل في النماذج التسلطية؛ أوغستو بينوشيه و لي كوان أو دينغ زيابنغ من أجل الحفاظ على الاقتصاد وتقدمه. على خلاف دول جنوب شرق آسيا, لا يمكن أن تدعم العشوب

العربية الملك الفيلسوف الذي يملك القدرة على تحييد الديمقراطية مع تحقيق نمو في الاقتصاد. بدلا من ذلك, فإن إخوة الدكتاتور وأبناء عمومة السيدة الأولى هم من يملكون أفضل الأعمال. والطغاة دائما ما يكونون في حالة خشية من تحرك الجموع - ويميلون إلى تجنب تحديات الإصلاح الكبيرة, مثل الإزالة التدريجية لدعم الطاقة التي تستهلك في مصر لوحدها ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي. حتى الآن فإن ملكيات النفط الغنية تحاول شراء السلام, ولكن مع وجود الشباب المثقفين الذين يشمون نسائم الحرية, تبدو الطرق القديمة للتعامل مع الأشياء مستحيلة التطبيق الآن, ما لم, كما يحصل في سوريا, يكن الحاكم مستعدا لإراقة بحور من الدماء ليبقى في الحكم. بعض الملكيات العربية الأكثر تقدما, المغرب والأردن و الكويت على سبيل المثال, يتلمسون طريقهم نحو أنظمة دستورية تعطي رعاياهم رأيا أكبر.

سوف يقول البعض, حسنا, ولكن الديمقراطيات العربية سوف تخضع لقيادة الإسلاميين, الذين ليسوا أكثر قدرة على الإصلاح من الأنظمة القديمة, والفضل يعود في ذلك إلى تعصب الإسلام السياسي, الذي يفتقر إلى الديمقراطية. محمد مرسي, عضو الإخوان المسلمين الذي أطيح به بداية الشهر الحالي على يد جنرالات الجيش بناء على طلب ظاهري من قبل ملايين المصريين الذين خرجوا إلى الشوارع, كان منتخبا ديمقراطيا, ضرب مبادئ الديمقراطية عرض الحائط خلال فترة رئاسته. العديد من العلمانيين العرب وزملائهم في الغرب يجادلون الآن أنه وبسبب أن الإسلاميين يميلون لتصوير حكمهم على أنه حكم إلهي, فإنهم لن يقبلوا أن الديمقراطية الحقيقية التي يجب أن تخضع للرقابة والتصحيح, من خلال وجود

المحاكم المستقلة والإعلام الحر وتخويل الصلاحيات ودستور تعددي لحماية الأقليات.

هذه النظرة خاطئة أيضا. خارج العالم العربي, الإسلاميون – في ماليزيا وإندونيسيا- أظهروا أن بإمكانهم تعلم ممارسة الديمقراطية. في تركيا أيضا, المظاهرات ضد رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان المستبد ولكن المنتخب ديمقراطيا لديها قواسم مشتركة مع البرازيل أكثر من قواسمها مع الربيع العربي. تركيا, مع جميع عيوبها, أكثر ديمقراطية اليوم مما كانت عليه عندما كان الجيش موجودا في الخلفية.

المشكلة, تكمن إذا مع الإسلاميين العرب. وهو أمر ليس مستغرب. فقد تعلموا من خلال عقود من القمع, والتي نجوا منها بسبب حركيتهم وتنظيمهم. جوهر مؤيديهم لا يشكلون سوى أقلية في معظم دول العالم العربي. ولكن لا يمكن تجاهلهم, ويجب أن يتم استيعابهم بدلا من ذلك ضمن التيار الرئيسي السائد.

وهذا هو سبب مأساوية الانقلاب في مصر. لو بقي الإخوان المسلمون في الحكم, لربما كان بوسعهم تعلم التسامح والبراغماتية وهي أمور لازمة لإدارة شئون البلاد. بدلا من ذلك, فإن الشكوك حول سياساتهم الديمقراطية تأكدت. والآن فإن العيون متجهة نحو تونس, أول دولة عربية تخلصت من نير الاستبداد, لكي تظهر أن بوسع الإسلاميين العرب أن يحكموا البلاد بصورة صحيحة. وقد تكون تونس في طريقها لذلك, فهي في طريقها لكي تنتهي من كتابة دستور قد يكون أساسا مناسبا للديمقراطية الشاملة. إذا تحرك باقي العالم العربي في هذا الاتجاه, فإن الأمر قد يستغرق سنوات عديدة للقيام بذلك.

ولـن يكـون الأمـر مفاجئـا, لأن لعبـة التغيـير السـياسي طويلـة جـدا. الإدراك المتأخـر للأحـداث موجـود في التاريـخ. التحـول مـن الشـيوعية, عـلى سـبيل المثـال, بـدا سـهلا بعـد حصولـه. مـع أنـه وخـلال ثلاثـة سـنوات مـن سـقوط جـدار برلـين كانـت أوروبـا تـدار مـن قبـل مافيـات إجراميـة وكان السياسـيون المتطرفـون هـم البـارزون في بولنـدا وسـلوفاكيا ودول البلطيـق؛ وكانـت دول البلقـان في طريقهـا للانـزلاق نحـو الحـرب وكان هنـاك قتـال مندلـع في جورجيـا. حتـى الآن, معظـم الشـعوب التـي تعيـش ضمـن الكتلـة السـوفيتية القديمـة لا زالـت تخضـع لأنظمـة قمعيـة, ومـع ذلـك فـإن القليـل منهـم يريـد العـودة إلى الخلـف.

الثوار في العالم العربي

نـشرت صحيفـة «إندبندنـت» البريطانيـة تحليـلا عـن تطـورات الـشرق الأوسـط بعـد الربيـع العـربى، وقـال كاتبـه باتريـك كوكبـورن عـن نمـوذج الاحتجـاج الـذى ظهـر فى أحـداث الربيـع، متجسـدا فى ميـدان التحريـر، إنـه يقـوض الآن اسـتقرار القـادة المنتخبـين ديمقراطيـا.

ويشـير إنـه عندمـا كان فى بنغـازى بليبيـا فى ربيـع ٢٠١١، وقـف حشـد معـارض للقـذافى يتظاهـر أمـام فندق يقيم بـه وفد زائـر، وكان أغلـب المتظاهرين يلوحـون بلافتـات مكتوبـة بالإنجليزيـة أمـام كاميرات التليفزيـون الأجنبيـة، لكنه عندمـا تحـدث إليهـم كانـوا يتحدثـون العربيـة فقـط وكانـت الشـعارات متطـورة سياسـيا، وأعطـت انطباعـا بـأن المتمردين فى شرق ليبيـا ليبراليـون وديمقراطيـون علمانيـون ينتفضـون للإطاحـة بديكتاتـور.. لكـن هـذه المظاهـرة كـما يقـول كوكبرون قدمـت فكـرة مضللـة عـن هـؤلاء المتظاهريـن، الذيـن كانـوا إسـلاميين متطرفين مـن أنـواع مختلفـة وكانـوا هـم القـوة الرئيسـية خلـف الثـورة الليبيـة.

كان التحدي أن الثوار في العالم العربي اعتقدوا في هذا الوقت أنهم قد وصلوا إلى صيغة رابحة في مواجهة الدولة القمعية.. فيستطيع المتظاهرون السلميون السيطرة على ميدان أو ساحة مركزية في المدينة رئيسية أو العاصمة، مثل التحرير في القاهرة أو دوار اللؤلؤة في البحرين، والتي أصبحت رمز المقاومة ونقطة تجمع المتظاهرين.

لكن ليس الأمر كذلك أن الأمر ليس بهذه البساطة، فينبغي أن يكون لدى الثوار فكرة عما سيفعلونه عندما يحققون ما يريدون.. فليس كافيا القول بأن أي شيء أفضل من الوضع الراهن، لاسيما مثلما حدث في مصر وسوريا، عندما وجد الناس أن حياتهم تتدهور.. فماذا يحدث عندما تريد أن تشترك القوى الأجنبية التي كانت متشوقة لمساعدة هؤلاء المنتفضين في الكعكة السياسية.. فنجاح الانتفاضات الأولى يعني أن الثوار، وهم أفضل في الناحية التكتيكية أكثر من الإستراتيجية، لديهم عدد قليل للغاية من الأمر بشأن المرحلة اللاحقة.

الخيار في العالم الوطني العربي

من الواضح أن التونسي «محمد بو عزيزي» لم يكن يدرك أن ثورات الربيع العربي، التي اشعل شراراتها الأولى بإضرامه النار في نفسه نهاية ٢٠١٠ سوف تذهب أدراج الرياح، وإلا ما أقدم على إزهاق روحه بهذه الصورة، فإنه بعد أن ضحى آلاف الشباب بأرواحهم في سبيل رفعة هذه البلاد، فشلت البلدان العربية كافة في أن تستثمر هذه الثورة، التي جعلت من الشباب العربي طيلة الشهور الأولى من العام ٢٠١١ مضرب الأمثال، بل تفانت السلطة في تبديد هذا النصر الشعبي، ليستيقظ العرب حتى يجدوا أنفسهم أمام قضية محورية وحيدة ألا وهي قضية الصراع بين الإسلاميين والليبراليين.

وبالتالي، فشلت السلطة في البلدان العربية في أن تكون لها رؤية واحدة تمكن المنطقة من الوصول إلى العالمية والتأثير على القرار الاقتصادي العالمي بدلا من أن تكون تابعة خاصة مع الحديث عن احتمال تراجع اسعار النفط عالميا مع زيادة الاعتماد على مصادر جديدة للطاقة، مما يزيد من مخاطر استمرار الاعتماد على صادرات المواد الخام وعلى راسها النفط ويجعل من الضروري السعي الجاد لتنويع مصادر النمو الاقتصادي، وهذا أمر متاح لما تمتلكه دول المنطقة من إمكانات وطاقات تؤهلها لتعزيز قوتها الاقتصادية والخروج من دور التابع إلى دور صانع القرار إقليميا ودوليا.

وقد وفرت هذه الثورات قدر وفير من الفرص، كما يذهب التقرير الصادر عن «المركز العالمي للدراسات التنموية»، إن حجم الفرص الاستثمارية المتاحة في دول الربيع العربي يتجاوز ٣٠٠ مليار دولار، وأنه على الرغم من انسحاب العديد من الاستثمارات الأجنبية من دول الربيع العربي وخسارة اقتصادات تلك الدول، إلا أن هذه البلدان قادرة على تعويض ما فات وجذب المزيد من الاستثمارات، حيث ساهم الربيع العربي في خلق فرص كبيرة واعدة لشركات الاتصالات وأنظمة المعلومات تفوق ٥٠ مليار دولار مع توقعات بارتفاع الطلب.

ومن المتوقع، وفقا لـ «المركز العالمي للدارسات التنموية»، أن يصل حجم الاستثمار في مجال الطاقة إلى ٤٥ مليار دولار، وذلك مع ازدياد الحاجة إلى تطوير وتنويع مصادر الدخل في اقتصاديات تلك الدول، وأن تخلق فرص أكبر لتطور قطاع المصارف الإسلامية وشركات الاستشارات المالية قدرها ١٠ مليارات دولار، بالإضافة على تزايد الطلب على شركات التدريب الفني

والمهني لتطوير الكفاءات في وسق العمل، ونمو قطاع الصناعات التحويلية بنسبة تصل إلى ١٠٪.

وأظهرت دراسة أعدها بنك «أتش.أس.بي.سي» أن انتفاضات الربيع العربي ستفقد دول الشرق الوسط نحو ٨٠٠ مليار دولار من الناتج الاقتصادي بحلول نهاية العام المقبل ٢٠١٤، إذ تواجه تلك الدول صعوبة في استعادة الاستقرار.

وتوقعت الدراسة تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى اربعة بالمائة هذا العام، ثم ارتفاعه قليلاً إلى ٤,٢ بالماءة العامة المقبل مقارنة مع ٤,٥ بالمائة في العام الماضي، و٤,٩ بالمائة في ٢٠١١.

وبدوره صرح محمد بن يوسف، مدير عام المصرف الليبي الخارجي، أن المصارف العربية ليدها أصول وأموال هائلة تمكنها من تخطي تلك المشاكل الاقتصادية في حالة استثمارها داخل البلاد.

ويمكن القول بأن أهم أسباب المؤدية إلى هذه الخسائر، تتمثل في توقف النشطة الاقتصادية ونزيف الاحتياطي النقدي من العملات المحلية، وأن هذه الخسائر تزداد كلما تأخرت الدول العربية في إيجاد خريطة طريق تعيد نشاط الاقتصاد إلى ما كان عليه، سواء من عودة النشاط السياحي إلى مصر وتونس، أو العمل في مجال البترول في ليبيا، وأن هذا البلدان تمتلك مقومات العودة الاستقرار والتعافي بشرط الاستقرار السياسي والأمني.

الحل الأمثل، في رأي بن يوسف، أن تبادر الدول العربية خاصة الخليجية منها التي تمتلك فوائط مالية كبيرة إلى استثمار أموالها في المنطقة العربية، خاصة بعد الخسائر التي منيت بها جراء استثمار جزء كبير من اموالها في الاسواق الأوروبية والأمريكية، وصلت إلى تريليوني دولار وهو

ما جعلها تتكبد خسائر وصلت إلى ٤٠٠ مليار دولار، علما بأن الأصول في البنوك العربية تقدر بنحو ٣ تريليونات دولار.

في المقابل، تشير دراسة بنك اتش أس بي سي إلى ازدهار دول الخليج بوجه عام منذ عام ٢٠١١، وهو ما يرجع جزئيا إلى أن الربيع العربي رفع أسعار النفط وشجع تلك الحكومات على تعزيز الانفاق على المنح الاجتماعية.

الوقت اصبح أكثر ملائمة لن تقرر البلدان العربية استثمار فوائدها المالية في المنطقة العربية، خاصة أن درس الأزمة المالية العالمية التي ضربت أسواق العالم عام ٢٠٠٨ أكدت سلامة الاستثمار في منطقتنا، علاوة على اتخاذ ما يلزم من تدابير وإجراءات لتعزيز العمل العربي المشترك، والاستعداد لإقامة بنك عربي مركزي، يساعد في ربط البنوك العربيةن مع ضرورة القضاء على الفساد الإدارية والمالي في الدول العربية، حتى تستعيد الشعوب العربية قوتها بما تملكه من موارد طبيعية وبشرية.

وفي رأي د. محمود عبد الفضيل، استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، فإن «المعضلة الأساسية»، التي تواجه بلدان الربيع العربي بالتزامن مع قيام هذه الثورات معضلة اقتصادية بالأساس، وأن الإرث الذي واجهته هذه البلدان، عد إسقاط النظم الاستبدادية والفاسدة إرثا ثقيلا يتمثل فى مجموعة من المشاكل الاقتصادية المزمنة: العجز المتفاقم فى موازنة الدولة، معدلات البطالة المرتفعة ولا سيما فى صفوف الشباب، وأزمة هيكلية فى ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات الفقر، وذلك رغم التغنى بارتفاع معدلات النمو للناتج المحلى الإجمالى، حيث بلغت معدلات النمو للناتج المحلى الإجمالى نحو ٧٪ فى حالة مصر وتم تقديم اقتصاد تونس كنموذج لاقتصاديات البلدان النامية الناهضة.

وترجع هذه المعطلة إلى وجود تعارض بين السياسات التقشفية اللازمة لتخفيض عجز الموازنة من ناحية وبين السياسات التوسعية اللازمة لحل مشكلة البطالة وخلق فرص عمل انتاجية لاستيعاب البطالة بشكل تدريجى من ناحية أخرى. وتلك حقا معضلة، إذ إن علاج العجز لا يكون بترشيد الانفاق فقط وإنما بزيادة الإيرادات العامة وفى مقدمتها الضرائب، ولا سيما الضرائب المباشرة. ونظرا لضعف الانفاق الاستثمارى فى موازنات دول الربيع العربى فإن الحل فى رأى البعض هو تشجيع القطاع الخاص على مزيد من الاستثمار والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيعها.

وفي ظل هذه الظروف وفقا لـ «د.عبدالفضيل»، كان يجب أن يعمل راسم السياسة الاقتصادية على تحقيق قدر كبير من الموازنات والمفاضلات لكى يتم حل تلك المعضلات دون تحميل الفقراء والفئات محدودة الدخل أعباء السياسات التقشفية فى مجال اصلاح منظومة دعم الغذاء والطاقة والحفاظ على الحد الأدنى للإنفاق الاستثمارى الحكومى فى مجالات الصحة والتعليم والاسكان والمواصلات مع تحفيز القطاع الخاص للقيام باستثمارات تنموية. وهذا بدوره يقتضى الأخذ بقدر من التوجيه الاقتصادى أو نوع من التخطيط التأشيرى لضبط حركة المتغيرات الاقتصادية الكلية من استهلاك واستثمارات وتوظف مع توليد قدر كافٍ من النقد الأجنبى لتمويل الواردات.

لكن وفقا لـ «د.محمد العريان، الخبير الاقتصادي الأمريكي»، فإن البلدان العربية تتلكأ في استثمار الفرص، التي تتاح لها من أجل التغيير والتطور، لأن معظم الوقائع التي حدثت في الساحة العربية، بعد الربيع العربي، تؤكد أن هناك بواعث قلق تتصاعد بين أواسط الجموع العربية لاسيما النخب الدينية والثقافية والسياسية المتقدمة، حيث لم يدر استثمار الثورات ونتائج

الانتفاضات العربية كما يجب، وقد سارت الامور من سيء إلى أسوأ.

لكن كعادتها، لم تأتي الرياح بما تشتهي السفن، كما قال د.العريان، وإنه بمرور الوقت بدأت بواعث القلق تطفو على السطح، وبدأت تلوح في الافق علامات لا تبشر بخير يمكنها إعادة الحال السياسي العربي، إلى ما كان عليه قبل الربيع الثوري، بل أصبحت هناك حالة من الاستعداد للعودة إلى الوراء بعد الانجازات الثورةي الكبرى التي تحققت لصالح الجماهير، ليتأكد جليا أن ظاهرة تضييع الفرص تشكل خطرا على الربيع العربي، وتحيله من ربيه الجماهيري المنتفض إلى خريف طائفية، قد يقوض جميع المكاسب التي تحققت بفضل الربيع العربي، لهذا لابد أن يتنبه الجميع إلى ضرورة فهم المرحلة الجديدة ومقتضياتها.

وبالفعل كما قال الباحث الفلسطيني أحمد أبو غوش، كنت الآمال المحرك الأساسي للشببا العربي في ثورته الرامية لإزاحة النظمة الحاكمة الفاسدة، ظنا منهم أن تحقيق هذا الأمر يعني تحقق الآمال لكن بمرور الوقت اتضح عدم كفاية ذلك وأن الأمر يتطلب إحداث تطور انتخابات سياسية، فالديمقراطية في ظل التخلف الاجتماعي تعزز بالضرورة نظاما سياسيا متخلفا.

الديمقراطية وفقا لـ «أبو غوش»، مرتبطة بسياسات اقتصادية لها علاقة بالحريات وأهمها الحرية التجارية التي تعزز، لو طبقت بمفاهيم دول المركز، النهب المتعاظم للدول الأكثر تخلفا، مع أنها تغير أنماط حياة الأفراد والمجتمعات، وشكل الإنتاج. فالتنمية بالنسبة لدول المركز هي تطوير القدرة على الاستهلاك، وهي في ظل التبادل غير المتكافئ تعزز التخلف بأساليب حديثة، بمعنى أنها تعيد إنتاجه.وبقراءة مآلات الأمور،

يتضح جليا أن النتائج المباشرة «للربيع العربي» لن تكون على مستوى طموح الجماهير العربية، فهي على المدى المنظور مخيبة للآمال، لأنها لم تخلق أنظمة ديمقراطية، وأن أنجزت المستوى الاقتصادي، سوف يزداد الوضع سوءا، وهذا سيردع نقل يتطلبان نضجا أكثر من مجرد رفض الواقع، إذ يتطلب معرفة إلى أين نحن ذاهبون وبأية وسيلة، فالتغيير ليس بالضرورة تطوراً.

روسيا والربيع العربي، مصالح مخاوف

قد يبدو للبعض أن موقف روسيا من الثورات العربية محير وملتبس، ولكن الأمر ليس كذلك على الأقل بالنسبة لصانع السياسية الروسية. فعدم «ترحيب» روسيا بالربيع العربي له أسباب وأبعاد عدة منها ما يتعلق بالجيوسياسة في منطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، ومحاولة التنافس على مناطق النفوذ مع الولايات المتحدة والغرب، ومنها ما يتعلق بالداخل الروسي وطبيعة النظام السياسي في روسيا، ويتشابك الخارج والداخل في الموقف الروسي من الثورات العربية في معادلة روسية برجماتية تختلط فيها بقوة المصالح والمخاوف من انتقال «العدوى» وفقدان ما تبقى لروسيا من مواقع موروثة من العهد السوفيتي في المنطقة.

«نظرة روسيا للثورات العربية»:

تنطلق روسيا في نظرتها للثورات العربية من محاولتها التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية والناتو على مناطق النفوذ في العالم بما فيها منطقة الشرق الأوسط، وهو المبدأ الموروث من العهد السوفيتي وإن تلاشى عنه القناع الأيديولوجي ليبقى الصراع أو التنافس على المصالح واضحا وصريحا، ولذلك نجد موسكو تعتبر الربيع العربي صناعة أمريكية

غربية تهدف إلى إعادة تغيير خريطة العالم والشرق الأوسط، وبناء نظام عالمي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها. وتربط موسكو موقفها المتحفظ من الثورات العربية أيضا بأهمية الحفاظ على الاستقرار في الدول العربية، وهو ما يعني ضرورة الحفاظ على الأنظمة القائمة بغض النظر عن استبدادها وفسادها طالما أن هذه الأنظمة تحقق لروسيا بعض المكاسب، لكن هذا لا يمنع القيادة الروسية من التعامل ببرجماتية شديدة مع نتائج الثورات العربية في محاولة للحفاظ على مصالحها.

ومنح الرئيس المخلوع حسني مبارك هذه الفرصة لموسكو عندما بدأ في تحسين العلاقات معها في التسعينيات من القرن الماضي، ولكن ليس على حساب العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب، ولا يخفى أن مصر التي خرجت من دائرة نفوذ موسكو في السبعينيات من القرن العشرين على يد الرئيس أنور السادات، وتحولت إلى دائرة النفوذ الأمريكي كانت تمثل أحد المنافذ لعودة روسيا إلى الشرق الأوسط والمنطقة العربية بعد سنوات من الغياب في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث أصبحت السياسة الخارجية الروسية أكثر برجماتية وتحررا من القيود الأيديولوجية، ولذلك كانت موسكو الرسمية أميل وحتى اللحظة الأخيرة إلى دعم الرئيس المخلوع حسني مبارك، من خلال الدعوة إلى الحفاظ على الاستقرار، ورفض الضغوط الخارجية على مبارك وتجنب العنف وضرورة الحوار بين طرفي الأزمة. لقد كانت موسكو تعتقد بأن ما يجري في مصر ليس ثورة وإنما مجرد نزاع يمكن التغلب عليه عن طريق الحوار والتفاوض بين الأطراف المشاركة فيه من أجل الحفاظ على «الاستقرار»، أي الحفاظ على مبارك ونظامه.

وذكر د.هاني شادي عن محاولة:

وفي سياق محاولات التأكيد على اليد الأمريكية ـ الغربية في الثورة المصرية حذر الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف من خطورة المساس بوحدة الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة مثل مصر، واحتمالات تفكك هذه الدول إلى أجزاء صغيرة، ووصول المتطرفين إلى السلطة، قائلا «إن مثل هذا السيناريو كان معدا لروسيا من قبل، وسيحاولون تنفيذه»، ويقصد ميدفيديف هنا الولايات المتحدة والغرب، كما حذر بوتين من تأثير احتمال وصول الإسلاميين الراديكاليين إلى السلطة على الوضع في شمال القوقاز الروسي، ولكن بعد تخلي مبارك عن الحكم، سارع وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف لزيارة القاهرة في مارس ٢٠١١ لمد الجسور مع المجلس العسكري، كما أنه التقى أثناء هذه الزيارة بعض ممثلي شباب الثورة حسب مصادر روسية. في نفس الوقت حرص السفير الروسي في مصر على الاجتماع بممثلي حزب الحرية والعدالة بالرغم من أن حركة الإخوان المسلمين مازالت على القائمة الروسية للمنظمات الإرهابية.

وفيما يتعلق بالثورة اليمنية، رحبت موسكو بالمبادرة الخليجية على أساس أنها تضمن الاستقرار في اليمن عبر استبدال الرئيس علي عبدالله صالح بنائبه مع الحفاظ على استمرار النظام الذي لديه علاقات اقتصادية وعسكرية مع موسكو. وعندما ألمحت الخارجية الروسية على لسان ناطقها الرسمي الكسندر لوكاشيفيتش عن امتعاض موسكو من تدخل قوات درع الخليج في البحرين، سارع وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل إلى زيارة العاصمة الروسية لاحتواء الموقف، فتراجعت موسكو عن امتعاضها.

وأثناء الثورة الليبية تقلب الموقف الروسي من القذافي والمجلس الانتقالي الليبي عدة مرات. في البداية كانت روسيا ترفض التغيير في ليبيا، وبعد ذلك انضمت إلى صفوف المطالبين بخلع القذافي، ومن ثم امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٣ لحماية المدنيين وفرض حظر جوي على ليبيا، مما سمح لحلف شمال الأطلسي بتوجيه ضربات جوية لكتائب القذافي، وهنا دب الخلاف في النخبة الحاكمة الروسية أو بدأ توزيع الأدوار داخل هذه النخبة، حيث وصف فلاديمير بوتين العمليات العسكرية للناتو بالحروب الصليبية في وقت بدا فيه دميتري ميدفيديف أكثر قربا من الموقف الغربي تجاه القذافي، وفي سبتمبر ٢٠١١ عندما بات واضحا أن مصير القذافي قد حُسم سارعت موسكو لمد جسور الحوار مع المجلس الانتقالي الليبي، ودعته لزيارة موسكو مشترطة ضرورة الحفاظ على عقود شركاتها العاملة في مجال الطاقة والبنية الأساسية التي وُقعت مع العقيد القذافي.

ولعل الموقف الأكثر تشددا لروسيا تجاه الربيع العربي هو موقفها من الثورة السورية. فمنذ اللحظة الأولى رفضت موسكو أي إدانة لممارسات بشار الأسد، وتبنت على مدار عام من الثورة السورية الرواية الرسمية للنظام التي تنفي وجود الثورة وتسوق ما يجري على أنه مواجهة مع مجموعات مسلحة متطرفة، ولم تسفر زيارات المعارضة السورية للعاصمة الروسية عن خلخلة الموقف الروسي بل أفهم المسئولون الروس المعارضة السورية أن موسكو لن تتخلى عن بشار، وعليهم التفاوض معه، ووقف العنف من طرف المسلحين. ولكن هذا لم يمنع وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف الذي وصف المعارضة السورية بالمتشددة من التلميح

في شهر يوليو الماضي أثناء مقابلة مع قناة «روسيا ـ ٢٤» التلفزيونية إلى إمكانية السيناريو اليمني في سوريا قائلا: «نحن نريد أن يكون الموقف تجاه سوريا كما هو الموقف الآن تجاه اليمن. فعلى الرغم من أن اليمن شهد اشتباكات مسلحة خطيرة، فلا أحد يحاول إثارة الوضع هناك أو ينحاز لأي طرف من طرفي النزاع أو يرفع القضية إلى مجلس الأمن الدولي، وهذا ما نريده لسوريا ونحن نرى أن شركاءنا الغربيين يجب أن يتخذوا الموقف ذاته». وإمعانا في المراوغة السياسية حذر الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف في أغسطس ٢٠١١ نظيره السوري من «مصير محزن» إذا لم يبدأ حوارا مع المعارضة ويبادر بالإصلاحات في سوريا، ولكن عندما نُقل الملف السوري إلى مجلس الأمن الدولي استخدمت روسيا حق الفيتو مرتين (في أكتوبر من العام الماضي، وفي فبراير من العام الجاري) ورفضت أي إدانة لنظام الأسد، وأصرت على تحميل مسئولية العنف لطرفي النزاع، كما رفضت أي عقوبات أممية على النظام السوري متوافقة في ذلك مع الصين.

رأى المفكر والمنظر الجيوسياسي الكسندر دوجين زعيم حركة أورآسيا الروسية فقد اعتبر أن الولايات المتحدة تؤسس لشرق أوسط جديد انطلاقا من منظور مصالحها، وفقط عبر نشر الفوضى ودون أن تأخذ في الحسبان مصالح الدول الأخرى. ويقول دوجين «إن مصالح روسيا تكمن في منع تأسيس عالم أحادي القطبية، والسعي لبناء عالم متعدد الأقطاب بغض النظر عن مصالح ورؤى الولايات المتحدة». واعتبر دوجين أن مصير العالم المتعدد الاقطاب يتقرر اليوم في سوريا ولذلك يجب على موسكو - حسب رأيه - عدم التخلي عن بشار الأسد، ويصل دوجين إلى حد القول بأن «تخلي روسيا عن بشار الأسد سيعني أنها تكتب شهادة وفاتها ووفاة العالم متعدد الاقطاب».

«الخوف على الداخل الروسي من الربيع العربي»:؟

يمكن القول ومن دون مبالغات كبيرة إن الربيع العربي أثر بدرجة ما على الداخل الروسي. ففي مارس ٢٠١١ أوضح استطلاعا للرأي أن ٤٩ من الروس الذين شاركوا في الاستطلاع عبروا عن استعدادهم للخروج إلى الشارع للاحتجاج ضد السلطات الرسمية بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية في روسيا. وقبل ذلك في ١٤ فبراير من العام الماضي أى بعد أيام قليلة من خلع مبارك خرجت مظاهرة للمعارضة الروسية في قلب العاصمة موسكو رافعة شعارا يقول «روسيا ستسير على خطى الثورة المصرية»، ولكن الشارع الروسي هو أصلا مهيأ للاحتجاج على احتكار السلطة من قبل مجموعة ضيقة من الأفراد على رأسهم فلاديمير بوتين، وبالفعل بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت في ديسمبر الماضي، والتي شابها التزوير بشكل فاضح لصالح حزب السلطة (حزب بوتين) انطلقت احتجاجات شعبية لم يسبق لها مثيل في موسكو ومدن روسية أخرى منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، وطالبت هذه الاحتجاجات بإجراء انتخابات نزيهة وتنحى بوتين عن السلطة وعدم عودته إلى الكرملين، ولكنه عاد إلى عرش الكرملين مرة أخرى عبر انتخابات رئاسية في الرابع من مارس الماضي تقول عنها المعارضة الشعبية إنها كانت مزورة أيضا. الأمر الذي سيعني استمرار التظاهرات والاحتجاجات الشعبية في روسيا في الفترة القادمة أيضا، وهذا بالطبع مبعث قلق لبوتين ونخبته الحاكمة.

قطار الربيع المعطل

في مقال حسين علي الحمداني أسئلة حائرة ما هي مشكلة الربيع العربي؟ ولماذا تحول لخريف في نظر الشعوب؟ البعض يؤكد بأن الربيع العربي تمت سرقته من الاخرين، والبعض الاخر يؤكد بأن هذه هي الديمقراطية حين يمارسها العرب بعواطفهم لا بعقولهم، ولكن، وهم معقولا عن تساءله.

لكن من الاضح جداً بأن قطار الربيع العربي تعطل في أكثر من محطة من محطاته، وقد يتصور البعض بأن نجاح الثورات في إسقاط النظمة الشمولية يمثل هدفا نهائيا وأن جميع مشاكل الشعوب ستنتهي بزوال هذه الأنظمة، لكننا وجدنا بأن مشاكل جديدة ظهرت في الساحة العربية.

لهذا عندما نقول بأن قطار الربيع العربي تعطل، إنما نقصد بذلك بأن قطار الربيع العربي تعطل، إنما نقصد بذلك بأن انطلاقته السريعة من محطة تونس صوب القاهرة وطرابلس وصولا لصنعاء ودمشق، انطلاقة كان هدفها إزالة انظمة شمولية ولم يكن في أجندات الثوار أو من قفزوا على الثورات بناء دولة المواطنة بقدر ما إن الاستحواذ على السلطة شكل هاجسهم الرئيس، وقد يكون يكون الخلل هنا ليس في الثورات بل في نتائجها التي أوصلت من أوصلتهم للحكم وإن كان بطريقة ديمقراطية، وجدنا من شمر عن ساعديه مستحضراً وجدنا من شمر عن ساعديه مستحضرا أرث الماضي ومحاولاً إعادة إنتاج الاستبداد من جديد بشكل آخر وبطريقة لا تختلف كثيرا عما كان سائداً في الماضي القريب.

إن أشد ما يعانيه العرب هو حالة تقسيم المجتمعات العربية لثنائيات خطرة جداً، في مصر القسمة الآن على اثنين علمانيين واسلاميين،

فلول وثوار، والعزف على وتر تقسيم المجتمع وفق هذه الثنائيات وغيرها يجعلنا نتوقف كثيرا أمام تحديات كثيرة تواجه نتائج الربيع العربي، وأولهاب التأكيد بأن الشعوب العربية لم تحقق حتى هذه اللحظة الهدف الأساسي من ثوراتها والذي يتمثل بمعالجة المتسوى المعاشي والاقتصاد الهش الذي تعيشه مصر وتونس على سبيل المثال لا الحصر.

لكن من الواضح جدا في ظل غياب الحلول لتجاوز الأزمات الاقتصادية لهذه البلدان، نجد حكوماتها تتجه صوب سياسة الهروب من الحلول إلى مشاكل جديدة تمس كل شرائح المجتمع، ولعلنا هنا نذكر بأن المدن التونسية تغلي على خلفية مشاكل اقتصادية، وايضا ميادين وساحات مصر تغلي على خلفية الإعلان الدستوري الجديد، وكل هذه مؤشرات تؤكد لنا بأن قطار الربيع العربي الذي أبهر العالم بسرعته الفائقة في انطلاقته الأولى، بات الآن يراوح مكانه باحثا عن محطة يتوقف عندها لكي يراجع سجل رحلاته ويعالج مواطن الخلل التي أصبته وأصابت الشعوب العربية التي كانت تأمل من هذا الربيع أن ينتج العنبر والفل والياسمين، لكنه لم يورق حتى لحظتنا هذه سوى أزمات تليها ازمات، وهوامش كثيرة لا زالت تنتظر دورها في البروز في الأيام والأسابيع والأشهر القادمة.

مشكلة الربيع العربي بأن الشعوب تعاملت مع صناديق الاقتراع بعواطفها وليس بعقلها والعواطف في أحيانا كثيرة لا تنتج سوى أخطاء كثيرة، وفي الديمقراطية الخطأ يكلفنا دورة برلمانية أو رئاسية كاملة، وهذا ما دفع بالكثير من التوانسة والمصريين لأن يطالبوا بالعودة للساحات والميادين من أجل استرداد الثورات التي تمت سرقتها.

مأزق الربيع العربي

هذا ما يجري في مصر من مواجهات مليونية بين الأخوان المسلمين والتيار المدني، بتلاوينه جميعا، يمكن قراءته عبر أكثر من زاوية، خصوصاً اذا ما ترافق ذلك الحدث بحصول أمر مشابه في تونس. تونس ومصر هما نموذجان من بلدان الربيع العربي ويشتركان بأكثر من صفة، لعل اهمها هو ان الجيش وقف مع ثورة الشعب فيهما، فسقط رئيسان من معمري الرؤساء العرب هما حسني مبارك وزين العابدين بن علي، ثم فاز الاسلاميون بالسلطة في استفتاءات عامة وانتخابات، فكان أن صعد إلى سدة الحكم حزب النهضة في تونس وجماعة الأخوان المسلمين في مصر.

سلطة الأخوان في مصر أرادت ان تؤسس لدستور جديد، فمضت في كتابة مسودته من خلال جمعية يتألف أغلبها من الإخوانيين، بعد انسحاب القوى الأخرى، الأمر الذي جعل ذلك الدستور يعبر عن طيف اجتماعي وسياسي واحد. طيف اصطلح على تسميته «الاسلام السياسي». وبدلا من توسيع دائرة المشاركة في الحكم، وتوسيع حرية التعبير اكثر مما كانت عليه في زمن مبارك، حدث العكس. أراد الاسلاميون فرض رؤيتهم المغلقة على المجتمع المصري. وتكشفت نواياهم هذه عن روح هيمنة، تجسدت عيانا في مجال الاعلام والقضاء.

والمعروف أن المجتمع المصري يتكون من نسبة عالية من المسلمين، إلى جانب الأقباط طبعا، لكن ما فات الأخوان ان الجزء الأكبر من المسلمين لا يمارس بالضرورة شعائره وقناعاته بطريقة الاخوان ذاتها، اذ ليس هناك مرجعية حادة، وسافرة، في هذا المجال. مؤسسة الأزهر الدينية، على سبيل المثال، لا تتطابق في رؤيتها لبناء المجتمع والدولة مع رؤية الأخوان. والفرد

عادة ما يمارس دينه برؤية ذاتية للدين، وهو السائد عموماً في معظم البلدان الاسلامية. لكن الاسلام السياسي أراد فرض لون واحد من التدين، تطبقه مؤسسة، في اغلب شؤون الحياة، وهذا ما يرفضه معظم الشعب المصري وحتى التونسي.

الوصاية في الوقت الحاضر لم تعد جاذبة لأغلبية المسلمين، اذ ان نمط الحياة المعاصرة، لا يقبل بوجود تدين مغلق، لا يحاور الآخر، ولا يقر ويرضى بوجوده في الجوار.

في تونس كذلك، كانت هناك هجمة من قبل السلفيين على كثير من نشاطات الحياة المعاصرة، في الجامعات، وفي أماكن اللهو، والمنتديات الاجتماعية، وصالات السينما وشواطئ السياحة، وحتى الشوارع العادية والمراكز الثقافية. هجمة لفرض تدين طقوسي تمارسه جماعة بعينها، عددها محدود، لكنها تدعي بأنها تمثل المجموع. طبعا كانت هناك مجموعات مشابهة في مصر، مجموعات سلفية تريد حمل لواء الشريعة وتطبيقها بيدها رغماً عن حرية المعتقد، وحرية ممارسة الطقس الديني، المتنوعة، والمعتمدة على الفرد ذاته. أي فرض نمط دين متكلس عمر بعض معتقداته مئات السنين، على حساب متسامح من التدين، وينادي بحرية البشر وكرامتهم، وتعدد مشاربهم وأخوتهم في الانتماء إلى الجنس البشري حتى وإن اختلف الدين والمذهب.

ان معضلة الاسلام السياسي، وهنا نقول الأخوان المسلمين في مصر، او حزب النهضة في تونس، تحوله إلى حاضنة طبيعية للتطرف السلفي، وهذا ما لا يلتفتون اليه عادة. بالعكس ثمة اشارات على ان حزب النهضة في تونس كثيرا ما استخدم السلفيين لتنفيذ قناعاته، وهيمنته في قطاعات

معينة، كفرض الحجاب في الجامعات، كي يتملص من مسؤولية اخذ القانون بيد الأفراد بعيدا عن مؤسسات الدولة كالقضاء والشرطة والجيش والقوى الأمنية. في مصر خرجت كثير من التظاهرات المناوئة للرئيس محمد مرسي والأخوان المسلمين من الجوامع أيضاً، وهذا يلغي حجة الاسلام السياسي بانه القائد الشرعي، والوحيد، لكل المسلمين في المجتمع. اذ عادة ما يطرح الاسلام السياسي نفسه على انه المدافع عن الدين، والقيم، والأخلاق الاجتماعية، وفي ذلك الغاء للقوى المدنية الأخرى الخارجة من البيئة الاسلامية ذاتها. وهذا يفسر ايضا خروج مئات آلاف المتظاهرين في تونس رفضاً لرؤية حزب النهضة حول إدارة الدولة، وأسلمة المؤسسات، وفرض القيود على حرية المرأة وحرية الأفراد بشكل عام، في الملبس، والمأكل، والمشرب، والمعتقد.

وقد حدث في مصر، خلال المواجهات المليونية بين انصار المعارضة وأنصار الأخوان، ان طرحت مجموعة من المتظاهرين الاسلاميين، وعلى الاعلام المرئي مباشرة، فكرة الجهاد ضد المعارضين، من اجل فرض الدستور بالقوة على الشعب. الدستور الذي حمل بصمة الأخوان المسلمين. المناداة بالجهاد على مسلمين مثلهم، تأتي وفق قاعدة فقهية لم يقل بها سوى الشاذين في إيمانهم. وهذا توجه خطر على تماسك المجتمع المصري، ويعتبر أكبر تهديد بنيوي للدولة المصرية منذ نشوئها المعاصر وحتى اللحظة.

الاسلام السياسي، عموما، لا يقر بالتنوع المذهبي والطائفي والقومي الا بحدود دنيا، وإن اقر بذلك فعادة ما يكون الاقرار لفظياً، اما عمليا فيمضي الاسلام السياسي بمشروعه الإلغائي والمنغلق حتى النهاية. التجربة السودانية تنفع في هذا المجال، حين أراد الاسلام السياسي فرض قناعاته على جنوب السودان المسيحي، والمعتقد بالاحيائيات، تفاقمت مشكلة

السودان حتى أدت إلى تفتته وانفصال ثلث البلد الذي سمي لاحقاً دولة جنوب السودان. في مصر هناك ملايين الأقباط، يقدر عددهم بحوالي اثني عشر مليون قبطي، وهناك ملايين الليبراليين الذي ينادون بفصل الدين عن الدولة، وهناك ملايين الاسلاميين ممن لا يخلطون فن ادارة الدولة بالشريعة وتطبيقاتها، فليتصورن المرء خطر دعوة المجموعة السلفية تلك باعلان الجهاد من أجل تطبيق الدستور الأخواني الذي أجج التظاهرات ضد الرئيس محمد مرسي؟

ولا يخفى ان صندوق الاقتراع هو من يعطي الشرعية لأي حزب او حركة، لكن فوز الحزب والحركة في الانتخابات لا يعفيها من ان تمارس الحكم بحكمة. إذ تبقى دائماً نسبة عالية من الناخبين لم تصوت لهذا الحزب الحاكم، وينبغي عدم نسيان هذه الحقيقة. بلغت نسبة المصوتين في انتخابات مصر اقل من ستين بالمئة، وفاز من الاخوان من هذه النسبة بأكثر من النصف بقليل. الأخوان ومؤيدوهم، في هذه المجال، لا يتجاوزون ثلث الشعب المصري. اذن الحكم ينبغي ان يتمتع بمواصفات عالية الذكاء والحكمة، عليه الا ينسى ان مجتمعه متنوع، لا يمكن فرض اجندات شعبوية ومذهبية وقومية عليه، والا سيصادر حق المذاهب الأخرى والقوميات والأحزاب، مما يجعل الحكم على مسار قلق، متأزم، قابل للتصدع بأي لحظة، خصوصاً في المنعطفات والتحولات الخطرة، سواء كانت داخلية أم اقليمية أم دولية.

والقضية الأخرى في هذا المجال هي ان الاسلام السياسي عليه ان يغير كثيرا من قناعاته السابقة. فالتجربة الحديثة اثبتت ان تطبيق الشريعة، وهو بالمناسبة مفهوم عام جداً ويحتمل تفسيرات مذهبية، وتأويلات، وفتاوى، وقراءات لا تعد، مستحيل في أوقاتنا الحاضرة، إذ انها ستصادر

حق الفرد المسلم في الاختيار، من باب علاقته بخالقه، وبدينه وتفاصيله ومذاهبه ودهاليزه. ومن طرائف الحروب المذهبية عبر التاريخ الاسلامي تلك الحرب الطاحنة التي حدثت ايام العباسيين في بغداد بين الشافعية والحنابلة، وكانا مذهبين رسميين في الخلافة، حيث قضى فيها خلق كثير، كما تقول كتب التاريخ. كيف اذا كانت مجتمعاتنا العربية، والاسلامية، اليوم تضم كل هذا التنوع، لا في المذاهب فقط، بل في الأديان والقوميات والطوائف والأحزاب والمنظمات؟

ان أزمة الإسلام السياسي التي نشهدها في تونس ومصر، وبلدان أخرى، تكشف هي الأخرى عن الأزمة الشاملة التي تعيشها البلدان العربية والإسلامية. ثمة تراكم من الملفات، والإخفاقات، والعقد البنيوية التي تحتاج إلى حلول واقعية، علمية، معاصرة. وهذا ما يجعل الربيع العربي يحمل صفة الثورة الدائمة، والمنتجة لتفاعلات متسلسلة، لن تقف عند حد حتى الوصول إلى حلول وإجابات، حقيقية، وناجعة، وحضارية.

العلمانية بعد الربيع العربي

لقد استقرت النشوة التي أثارتها الانتفاضات العربية في العام ٢٠١١ على واقع سياسي حقيقي وقد انقسم الشباب الذين قادوا حركة الاحتجاج إما إلى منظمات لا تعد ولا تحصى، أو انسحبوا بعد أن أصيبوا بالاحباط، وهذا ما ترجمته بيداء مهدي حول العلمانية وخيبتها بعد الربيع العربي.

أما الاسلاميون فيتسمون بالانضباط بسبب عقود من العمل السياسي السري، لذلك فإنهم تولوا السلطة في كل من تونس وليبيا ومستعدون للكفاح بقوة كجيش عنيد في مصر، فيما يبدو العلمانيون في حالة ضعيفة ومنقسمة.

ففي تونس ومصر لم تحصل العلمانية إلا على أصوات قليلة في الانتخابات أما في ليبيا فقد انسحب العلمانيون من «المجلس الوطني الانتقالي» تاركين للإسلاميين أكثر المواقع قوة فيه.

وفي سوريا التي لا تزال تكافح ضد نظام ديكتاتوري شديد وعصى على الإزالة، تتنافس العلمانية فيما بينها بشكل مستمر، مقابل الإسلاميين الموحدين المنظمين والقادرين على تحديد هدفهم، ووفق ما توحيه الأحداث، فقد بدت العلمانية كقوة مستهلكة، فيما تدعي كل من الولايات المتحدة والحكومة الغربية الأخرى بأنها تستجيب لواقع الحال، وتعمل على إشراك الأحزاب الإسلامية واعتبارها كنموذج جديد ومميز في السياسات العربية الحديثة.

هل هذا هو الدور الجديد للغرب؟ وهل ساند الغرب العلمانيين قبل قيام هذه الثورات؟ وهل أصبحت العلمانية العربية ليست لها صلة بالثورات؟ الإجابة على هذه الثلاثة بالتأكيد ستكون بالنفي، فإذا ما ابتدأنا بسجل الغرب التاريخ في العالم العربي فسنجده غير داعم للعلمانية وبشكل واضح تماما.

وفي الواقع، إذا اردنا أن نحدد تقييمنا للأنظمة التي قامت الولايات المتحدة بدعمها طوال الخمسين سنة الماضية، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، والمغرب؛ سنجد أنها برمتها أنظمة اسلامية علنية، أو أن هذا ما تدعيه من خلال تطبيقها للشريعة الإسلامية.

على النقيض من ذلك كان نظام البحث في العراق وسوريا من أكثر الأنظمة المتحمسة لمعاداة الولايات المتحدة على الرغم من وضوح تلون

وانتهازية هذا النظام العلماني بشكل ثابت. علاوة على ذلك عندما قررت الولايات المتحدة الانتقام لأحداث الحادي عشر من أيلول التي ارتكبتها قوى اسلامية متطرفة ومتشددة، كان قرارها الأكثر حسما هو تدمير النظام العلماني الحاكم في العراق. وبعد ثماني سنوات من الحرب فيه، وعندما انسحبت الولايات المتحدة من العراق تركت خلفها نظاما غير منسجم بين مكوناته، فضلا عن طبقة سياسية تتألف إلى حد كبير من الحركات الدينية القريبة بشكل أو آخر من جمهورية إيران الإسلامية.

ولا يظهر لنا التاريخ الكثير من دعم الغرب للحركات العلمانية في مهدها أوائل القرن العشرين، التي تزامنت مع استعمار معظم العالم العربي.

وربما تفسر لنا البراغماتية لماذا فضلت الدول الاستعمارية مثل بريطانيا وفرنسا، على وجه الخصوص التعامل مع القيادات التقليدية. فكان هذه الدول تمتلك التأثير السياسي والنفوذ الاقتصادي إضافة إلى قاعدة عريضة من العملاء. كما الزمت بالأشكال المحافظة للتقاليد الاجتماعية، بالإضافة إلى فائدتها في تفهم هذه القيادات لآليات السلطة الدينية وكيفية التلاعب بها لتهدئة الاضطرابات الشعبية المحتملة.

ومن ناحية أخرى، فإن العلمانيين العرب، وعلى الرغم من قلتهم وانتمائهم الغربي وانتسابهم إلى النخب الاجتماعية، كانوا ينظر لهم بوصفهم مثيرين للشغب، وانطلاقا من كونهم قد تأثروا بمبادئ حركة التنوير بشكل كبير، قام العلمانيون بصياغة مطالب قوية لليبرالية ونشر الديمقراطية والحداثة. كما اشتبكوا مع القوى الاستعمارية ودفعوا ثمنا باهظاً سواء عبر السجن أو النفي.

وكان الاستقلال عندما جاء أخيرا، قد مثل صفعة قوية للغرب في أوج زخم فترة الحرب الباردة بين القوى الغربية والشرقية، حيث أن الوجود الغربي الذي تقلص بصورة نهائية وتلخص فقط بدور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، كان يبحث بجدية حول وسائل لبناء تحالفات مع أمم تتعهد بالالتزام بمواجهة التهديد الشيوعي آنذاك.

وبدا بوضوح أن النظامين المحافظين في كل من الأردن والسعودية هما من أكثر الحلفاء الواعدين. فحصلت الدولتان على الدعم الغربي بغض النظر عن سماتهما الدينية. وعندما سيطر الحكم العسكري على السلطة في سوريا ومصر والعراق بعد هزيمة هذه البلدان في حرب العرب الأولى ضد إسرائيل العام ١٩٤٨، بدأت حكوماتهم بمغازلة الغرب، ومن ثم قبلت الحكومات العسكرية العربية بوصاية الغرب عليها. وجاءت مرحلة انقلاب الحكام العسكريين العرب اللاحق إلى جانب الاتحاد السوفيتي واعتباره الراعي الأكثر تعاطفا مع قضاياها الوطنية. ومع ذلك لم يترجم هذا التلاقح إلى اعتناق الشيوعية أو التخلي عن الدين.

المرتبطين عالما مع بهضم من خلال الشبكة العنكبوتية، غير آبهين باعتبارات جانبية مثل الطبقة او الدين أو الجنس. وحملت الانتفاضات نفس المبادئ التي نادى بها العلمانيون العرب السابقين وكما كان اسلافهم، لم يكن هؤلاء الشباب قادرين على ترجمة معتقدهم العلماني ووضعه في إطار حزب سياسي تكون له القدرة على منافسة حكومات ما بعد الثورة.

وأعلنت بعض الحركات وبشكل واضح مثل حركة (٦/أبريل) أنها لم تخطط لكي تكون حزبا سياسياً بعد سقوط نظام مبارك وندمت لاحقا على هذا القرار المندفع.

وانسحب محمد البرادعي (المرشح البارز وصاحب شعبية معقولة لتولي الرئاسة في مصر) من سباق الرئاسة قبل أن يبدأ وبطريقة تستحق الشجب والاستنكار من قبل منتقديه.

ووصل الحال إلى أن المحاولات القليلة لتسجيل وجود سياسي علماني في الانتخابات التي جرت في مصر وتونس قد تمت تحيتها من قبل أحزاب إسلامية بارزة أكثر تنظيما، وتمتلك جاذبية دينية تجذب إليها عموم الناس وخصوصاً الفقراء والأميين.

ومع ذلك، يبقى تواجد العلمانية العربية في الشارع وفي الانترنت فيما يتواجد من يتفوق عليها في الاندفاع الحالي نحو السلطة من قبل الإسلاميين، غير أن العلمانية ما زالت لها القدرة على تأكيد نفسها في الساحة السياسية، إن لم تكن كحزب حاكم فعلى الأقل كمعارضة مشروعية وراعية لمبادئ الحريات المدنية.

ولطالما غابت ثقافة المعارضة المشروعة في ظل الأنظمة الشمولية، وهي بحاجة الآن إلى إعادة إدراكها في الخطاب السياسي وهذا مهم كأهمية الحكومة الجيدة من أجل رفاهية الديمقراطيات العربية الوليدة. ولتحقيق هذه الغاية يجب أن تتحد جهود الشباب الثوري الساخط مع ثقافة العلمانيين المحنكين تحت مظلة أحزاب سياسية. وعلى الغرب مساعدتهم بالاعتراف بهم وبدورهم السياسي الحاسم والتعامل معهم كشريك طويل المد وليس فقط كمتلقين للتدريب والمعونة.

فعند انتصار الثورة المصرية في شباط ٢٠١١ حيث لم يكن للعلمانيين أي دور مهم فيها، شمت بهم عدد من الدعاة الإسلاميين المشهورين بالقول أن الحكومة القادمة ستكون إسلامية، زاعمين أن حكومة العلمانيين يجب أن

تحال على التقاعد لأنها حكمت مدة خمسين عاما واثبتت فشلها. ولكن لم يتسن للعلمانية الحقيقية الفرصة لكي تتولى الحكم في العالم العربي الحديث، ما عدا ربما في تونس خلال حكم الحبيب بورقيبة (١٩٨٧-١٩٥٧).

وغير ذلك، فإن الدين عموما كان محفوظا بشكل له قدسيته في جميع الدساتير الرسمية لجميع الجمهوريات والممالك العربية، حتى تلك التي كانت تطارد الإسلاميين بشراسة. علاوة على ذلك.

لم يقم الحكام العرب المختبئون وراء أقنعة العلمانية سواء كانوا مدنيين أو عسكريين بفصل الدين عن السياسة أبداً.

وجند الكثير منهم اشكالاً دينية سهلة الانقياد وشيوخاً مذعنين لهم لكي يكونوا جزءاً من ذخيرتهم للسيطرة أو للحكم وهم في هذا يسيرون على خطى تقليد طويل من الحكم القائم على أسس دينية في العالم العربي والذي لم ينته حقيقة الا بسقوط الخلافة العثمانية في العام ١٩٢٣.

ويبقى السؤال الأكثر دقة عن أي نوع من الحكم الإسلامي المتخيل من المنظمات الإسلامية الذي يستطيع أن يأتي بما لم يحاول الإتيان به الذين من قبلهم خلال قرون طويلة مما أسموه أنفسهم بالانحطاط العربي.

محنة العقل العربي:

يقول الفيلسوف رينيه ديكارت العقل هو اعدل الاشياء قسمة بين الناس... ولا يكفي ان يكون للمرء عقل، بل المهم ان يحسن استخدامه .والعقل عند اهل النظر تعريفات كثيرة... هذا ذكره للكتاب وليد خالد أحمد في مقاله.

ومنها ان العقل هو قوة طبيعية للنفس متهيئة لتحصيل المعرفة العلمية. والعقل ايضاً قوة الاصابة في الحكم، أي تمييز الحق من الباطل والخير من الشر، والحسن من القبيح، والعقل ايضاً هو قوة تجريد، حامل معرفة، ومركز التفكير والاحكام، وملكة متعالية شكلت التفوق النوعي للانسان بوصفه كائناً فكرياً .

وعندما يتحدثون عن العقل العربي اليوم فإنهم يقصدون اما اداة انتاج الافكار، وبلغة قدماء الفلاسفة القوة المحركة او الافكار نفسها، او المعقولات . والعقل والعقلانية، شيء وقر في اذهان الناس على انه شيء ايجابي وواجب.

وللعقلانية مدلولان اثنان، المدلول العام وهو رد كل ما هو موجود الى مبادئ عقلية، والمدلول الخاص وهو الاعتداد بالعقل ضد الدين، بمعنى عدم تقبل المعاني الدينية الا اذا كانت مطابقة للمبادئ المنطقية والنور الفطري.

والعقلانية من ناحية اخرى، هي التيار الفكري الذي يجعل للعقل الاولوية في تحصيل المعرفة، وذلك في مقابل التجريبية التي يجعل الحواس مصدر المعرفة الاول.

ويوصف الانسان بالعقلانية عندما يسعى الى تحقيق غايات منسجمة فيما بينه، ويستخدم وسائل تتلائم والغايات المرجوة.

ولكن يلاحظ في هذه الايام العربية، تزايد الدعوة الى العقل والعقلانية على انها احد المعوقات الرئيسية اللازمة لأي مشروع نهضوي قادر على انعاش هذه الامة ودفعها نحو التقدم والازدهار.

سأتناول محنة العقل العربي بين الدين والسياسة وابتعاده عن التناول النقدي الهادئ للمشكلات المطروحة امامه، وصولاً الى اجوبة تظمئن الحاجات الفكرية والمادية، وتحقق ثقة الانسان بنفسه وبمجتمعه، وتكون عنوان الفهم العميق للحياة، ومعيار السلوك الحميد، غايتها الحق، ووسيلتها الصدق مع النفس ومع الاخرين، والاخلاص للحقيقة الموضوعية حتى وان كانت مرة كالعلقم.

كان الجفاء يحكم العلاقة بين العقل العربي والسلطة السياسية في اشكالها التقليدية التي نشأت وتطورت في حضن الاستعمار الاوربي. ولكن، عموماً، لم يصل هذا الجفاء الى محاولة عرقلة حركة الثقافة والفكر الا عندما كان المفكر يتوجه بنتاجه او نقده الى الصدام المباشر مع الدولة، او السلطة الأجنبية المختلفة، او مع المؤسسة الدينية التي كانت بشكل او بآخر مسايرة وداعمة للمؤسسة السياسية الحاكمة.

في هذا المناخ الليبرالي النسبي، أمكن للعقل العربي في النصف الاول من القرن العشرين، ان يعمل وينتج ويزدهر. لكن البداية لم تكن مشجعة، فقد كان الاحتكاك المباشر للعقل العربي مع أوربا الجديدة منذ اول القرن التاسع عشر مثقلاً بعقدة الاستعمار التي تحكم الأوربيون من جهة، ومعاقاً من جهة اخرى بجهل وجهالة السلطة الاستعمارية العثمانية المسيطرة. وبقدر ما كانت الدولة العثمانية متسامحة مع التدخل الاوربي في شؤونها، كانت شديدة الريبة بالمفكرين والمثقفين العرب على قلتهم

لديها او في مستعمراتها. ثم جرت محاولة تتريك المستعمرات الى كارثة اعدام الصفوة المفكرة والمثقفة، في دمشق وبيروت عامي ١٩١٥ و١٩١٦، ودون أي احترام للفكر والعقل.

حركة العقل العربي بعد حركة نشيطة في الترجمة والاطلاع، بدأ عملية هضم وانتاج وتأليف ترافقت مع ظهور وتألق نخبة من كبار وعباقرة المفكرين والمثقفين والادباء. والاهم ان الحركة الفكرية الحديثة لم تهمل التراث، فبينما توجهت في لبنان الى نفض الغبار عن كنوز الادب العربي القديم وصولاً الى ايقاظ المشاعر القومية للامة العربية، ركزت النخبة المفكرة في مصر على المزاوجة بين التراث الديني السياسي والاساليب الحديثة في التأليف والتحليل، وقدمت بشكل خاص الدولة الاسلامية الاولى في نموذجها المثالي في عصر النبي العربي الكريم والخلفاء الراشدين.

كانت التجربة الفكرية المصرية مثيرة. فقد اجتاز اولئك الرواد، وفي مقدمتهم عباس محمود العقاد ومحمد حسين هيكل وطه حسين، الامتحان الشاق بنجاح باهر، دون ان يفقد العقل لديهم مكانته امام الدين، ودون ان يفقد الدين قداسته مع البحث والتحليل العقلانيين.

في هذه الظروف الليبرالية النسبية في النصف الاول من القرن العشرين عاش العقل العربي وفاقه شبه المستقر مع السلطة السياسية ومع المؤسسة الدينية السلفية التقليدية التي لم تكن قد تسيست بعد. وكان هذا الوفاق لصالح جيل عربي عريض تفتح وتربى حتى نهاية الاربعينيات على هذا التنوع في الثقافة، وعلى هذا التجديد في التراث. وكان الفكر العربي الحديث ذكياً في معرفته حدود المرحلة، وعارفاً بطاقة الاحتمال عند المؤسستين

السياسية والدينية، فلم يشتط في اجتهاده الديني، لا عن خوف، وانما عن ايمان بالدين عميق.

العقل العربي الحديث في انفتاحه على الفكر الاوربي وابهاره به، لم يفقد قناعاته الدينية، ولم يكن الفكر العربي في تياره العام مشككاً او ملحداً فقط، بل نظر الى الشريعة وبنائها الفقهي الاجتهادي بمهابة واحترام واعتزاز كجزء لا يتجزأ من اصالته وقناعاته الفكرية والعقلانية، بينما النهضة الاوربية الحديثة قامت الى حد بعيد على التحلل والانعتاق من اسر الدين، ولم يستكمل العقل الاوربي انطلاقه الا عندما هدم سلطة الكنيسة عليه وعلى مجتمعه، فتم الطلاق بين الدولة والكنيسة، وحتى المجدد الديني مارتن لوثر كان يصرخ ان العقل هو العدو الاعظم للايمان .

لماذا تعايش العقل العربي الحديث مع الايمان الديني في هذا القالب من التسامح الديني الذي انطوى عليه الجيل السابق، فزاد في انفتاحه وتنوع ثقافته وتجربته وحيويته وفعالية حركته الاجتماعية والسياسية؟

الجواب يعود الى التاريخ. انه يكمن عند المؤسسة الدينية في فجر وعصر الاسلام التي اعتمدت على العقل بعد القرآن والحديث، في الاجتهاد الفقهي. هذا الانفتاح الديني كفل للعقل العربي ان يرتاد آفاق الثقافات الاجنبية الاخرى، فأقبل بشكل خاص على الفلسفة الاغريقية على الرغم من تعدد آلهتها امام وحدانية وتفرد الله عند العرب.

والاهم، ان العقل العربي كان مخلصاً وموالياً ووفياً لدينه في بحثه آثار العقل ونتاج الفكر عند الآخرين، كان الهدف من الاقبال على الفلسفة الاغريقية هو وصل الجسور بين الدين والعقل في الماضي، وكان الهدف

من الاقبال على الفكر الاوربي الحديث وصل الجسور بين الدين والعلم في الحاضر.

كان هم النشاط الفكري والعقلاني عند ابن رشد فيلسوف العرب الكبير اثبات تسامح ومساندة الشريعة للتأمل والتفكير والتحليل، وبالتالي فالدين عنده ليس ضد العقل والفلسفة. وكان كل هم وحركة ابن خلدون في اول لقاء على يديه مع التجربة العلمية الحديثة، هو تحليل الواقع الاجتماعي المعاش بالتأمل والمشاهدة والمقارنة، وعلى يديه ولد علم الاجتماع والنهج المادي في البحث، بلا مبالغة وبلا تحيز، وان انكر حقه العقل الاوربي في نهضته الحديثة لمجرد كون ابن خلدون عربياً ومسلماً.

لكن في المرحلة التي بدأت اوربا تلتقط ثمار احتكاك وتعامل العقل العربي مع الدين والفلسفة والعلم، وتبني منهجها التجريبي الذي صاغ العرب اشكاله الاولى، كان الاجتهاد الديني الاسلامي قد اغلق على نفسه الابواب منذ قرون، فلا جديد في ظنه بعد الذي اجتهد فيه الاجداد.

بعد خمسة قرون زاهية متألقة بالحركة الفكرية الدائبة، بدأت المؤسسة الدينية مع جمودها تضيِّق على العقل العربي وتضيق به. وترافق ذلك مع متغيرات سياسية وسلطوية مهمة، فقد سقطت السلطة العربية الموحدة للدولة الاسلامية، فتوزعتها الايدي الاعجمية.

التجزئة ايضاً قمعت العقل، وتحالفت السلطة السياسية مع المؤسسة السلفية في ارهابه، فآثر السلامة بالارتداد الى قوقعة الجمود. وبينما كان العقل الاوربي يرتاد بجرأة الافاق اللامحدودة للعلم محطماً امامه كل القيود، كان العقل العربي في خموله يكتفي بالنقل والنسخ والتقليد للسلف الصالح، ويرهق نفسه في شرح وتفسير الشروح والتفاسير السابقة. وكان لا بد

ان تنعكس حالة الوهن العقلي في تخلف اجتماعي وسياسي مريع ادى الى تعاقب انواع مختلفة من الاستعمار على الامة والوطن.

النهضة الفكرية الأوربية

ولكن ان العقل العربي كما اسلفنا بدأ احتكاكه المباشر مع النهضة الفكرية الاوربية منذ اوائل القرن التاسع عشر، واستمر هذا الاحتكاك والتعامل مع كل ما اثمر من ثراء للعقل واساليبه في تناول قضاياه بما فيها قضية التراث، الى منتصف القرن العشرين، دون تناقض اساسي مع الاعتقاد والثوابت الدينية من جهة، ودون صدام يذكر مع السلطة السياسية وحليفتها المؤسسة الدينية التقليدية من جهة اخرى.

لكن العقل العربي الحديث بدأ منذ منتصف القرن العشرين، يواجه حالة عدائية من السلطة السياسية الوطنية الوليدة بعد انطواء مرحلة الاستعمار الاوربي، فقد وقعت اغلب هذه السلطات من العقل والفكر مواقف متناقضة.. ففيما جهدت لمنح الانسان العربي الجديد فرصته في التربية والتعليم، كانت هذه الفرصة امتداداً على السطح دون غور في العمق. انتشر التعليم ولكن تدهورت الثقافة. صحيح ان هذه السلطات انسجمت مع الوجدان الوطني والقومي في تطالعاته نحو تأسيس مشروع نهضوي حضاري متكامل.. الا ان هذا التطلع واكبته ظاهرة خطيرة تمثلت في محاولة التدخل الرسمي لقولبة العقل العربي وصياغة مفاهيمه بعيداً عن شرط اساسي لتفتحه وازدهاره، وهو شرط الحرية.

هذا وكانت الصدفة شديدة للعقل والفكر امام طغيان انماط هشة من الثقافة السياسية الرخيصة الموجهة، وعاش من بقي من رواد الفكر والنهضة سنين مع اغلب هذه الانظمة.. لكن بما يشبه الصمت. فقد

كانوا قد اعطوا كل ما عندهم. وعندما غابوا افتقد العقل العربي عمالقته وجرأته في ارتياد افاق المعرفة متسلحاً بليبرالية الانظمة السياسية السابقة لها.. وسكوت المؤسسة الدينية التقليدية عنه.

هذا لم تكن بعض هذه السلطات جاهلة، كانت اغلبها نصيراً للثقافة بحكم كون بعض قادتها ورموز دولتها قراء ممتازون. لكن انغلاق انظمتهم وآلتهم البيروقراطية اشاعتا انتهازية سياسية جنت بدورها على حرية العقل العربي، ونصبت الاجهزة نفسها وصية عليه تغذيه بما تشاء، وتمنع عنه ما تشاء. وشاركت في التضييق على العقل العربي الحديث الحركات السياسية الاخرى، وفي مقدمتها اليسارية ممثلة باتجاهاتها الماركسية واحزابها الشيوعية. فبينما حثت الجيل العربي الحديث على دراسة الثقافة اليسارية السياسية، مارست غوغائية دعائية ضد العقل العربي واحتكاكه وتعامله مع العقل الغربي، بحجة ان الثقافة الغربية استعمارية كلها وعدائية كلها للعرب، مع ان الافكار اليسارية ذاتها نشأت وترعرعت في احضان الغرب الاوربي ولا يمكن فصلها عن التيار العام للعقل الاوربي الغربي الحديث، وان تبناها بعد ذلك الشرق الاوربي، فاوربا هي اوربا مشرقاً ومغرباً في قضايا الفكر والثقافة وفي صياغة المفاهيم والمكونات الاساسية لعقلها الحديث.

هذه ظروف التجزئة السياسية والهزائم العسكرية ايضا لعبت دورها في النيل من التيار الاصيل للعقل العربي. فقد حدث للعقل العربي منذ اوائل السبعينات من القرن العشرين، ما هو امر وادهى، فقد عمدت السلطات السياسية في اغلب اقطار الوطن العربي الى تضليل العقل بانفتاح زائف على الحرية والديمقراطية. وانخدع بهذا التمويه ادباء ومفكرون كبار سايروا هذه السلطات عندما وقعت بعضها في تناقض مع الضمير القومي

عبر صلحها مع اسرائيل، وحلل لهذه المصالحة اللاعقلانية مفكرون وادباء... وقفوا موقفاً سلبياً او محايداً من بعض السلطات العربية الرافضة للصلح مع اسرائيل بحجة انها مقيدة لحرية العقل العربي.

من الاهم من ذلك، ان المؤسسة الدينية السلفية التقليدية في الوطن العربي تحركت لتضغط على المؤسسة السياسية للحد من آخر هامش للحرية يعمل فيه العقل العربي، معتمدة على الهيئة السلفية في الشارع الشعبي العام بعد تراجع مد المشاعر القومية بفعل الهزائم العسكرية في المواجهة مع اسرائيل ونتيجة للنزاعات الدموية التي مزقت الحركة السياسية القومية.

هذا واستفادت المؤسسة الدينية السلفية والحركات الاصولية الراديكالية المسيسة في الشارع العام، من تسيس المؤسسة السلفية الايرانية ووصولها الى مواقع السلطة في بلدها ثم من هجمتها الشعوبية على العراق وغزوتها للبنان وامتداداتها في البحرين واليمن وسوريا.. فتناغمت معها في المسعى والجهد لضرب مرتكزات العقل والفكر العربيين وتعطيل مفاصل الحوار والالتقاء مع الفكر والثقافة العالميتين.

في الوطن العربي اليوم، ولاول مرة منذ بواكير النهضة العربية الحديثة، حلف مقدس مكتوب بين المؤسستين السياسية والسلفية ضد العقل العربي، وضد حريته وحقه في التأمل والبحث والانتاج والتعامل مع واقعه الاجتماعي والسياسي ومع تراثه ومع الثقافات العالمية الاخرى.

حرية الموقف السياسي

في الوطن العربي اليوم قيود على النتاج الفكري والثقافي العربي. هناك اسر لحرية انتقال الكتابل والثقافة. هناك اهانة لجمالية الشكل الفني للنتاج الفكري والادبي الحديث والقديم.

في الوطن العربي اليوم استعانة بالقانون لاضطهاد النتاج الادبي والفكري بحجة ان لاصحابه مواقف سياسية معينة. ماذا سيقول التاريخ الفكري العربي عن مرحلة يوضع فيها النتاج الرفيع الرائع لبعض مفكرينا على القائمة السوداء.

حرية الموقف السياسي ملك للاديب والمفكر. وعليه يجب الفصل تماماً بين الموقف السياسي للاديب او المفكر ونتاجه الفكري. فهذا النتاج لم يعد ملكهما، انه ملك للعقل العربي، وجزء لا يتجزأ من حياته وفكره، ومجتمعه وحركته، وسيخلّد ايضاً كجزء لا يتجزأ من تراثه، كره القانون السلطوي ام رضي. وبالتالي فمصادره نتاجاتهم المعرفية وحجبها بقوة القانون عن محيطهم الاجتماعي والثقافي والسياسي، اهانة للثقافة العربية وليس عقباً لهؤلاء الادباء والمفكرين.

من الانصاف القول، ان النظام السياسي العربي لم يكن مسلماً امام الهجمة السلفية، ولم يكن كله انتهازياً في تملقه الشارع السلفي الاصولي. صحيح ان نظاماً كنظام صدام حسين سقط في حملته الايمانية منقاداً بانتهازيته التي قفزت به تدريجياً من موقفه اليساري العلماني المعلن لتنتهي به في غيبوبته المقصودة مع اصحاب التكايا والمزارات... ولم تنفعه تقواه الزائفة في تأخير سقوطه.

لكن هناك انظمة عربية تعاملت بتؤده وذكاء مع المحاولات السلفية للحجز على حرية العقل العربي، مستندتاً في ذلك الى قطاع عريض من الرأي العام الشعبي المثقف والمتعلم المؤمن بالعقل قدر ايمانه بالدين.

الخلاصة، العقل العربي اليوم في محنة، ازمة... انه يعيش محنة ومأساة في غمرة الاتجاه المتزايد لدعم زواج المصلحة بين النظام السياسي» السلطة والمؤسسة الدينية التقليدية السلفية وحركتها الاصولية. هناك محاولة ضخمة اليوم تبدأ من ايران وتسري في جنبات وطننا العربي لادانة العقل العربي وتسفيهه ومحاسبته على انتفاحه ومعاقبته على مسايرته للمد العروبي والقومي او الوطني، وتكفيره على اشاعاته قيم التحرر السياسي والانفتاح الثقافي والتسامح الديني.

هناك جهود حثيثة لاسباغ شادور السلفية على كل نواحي الحياة العربية، في الفكر، في الثقافة، في الفن، في الاقتصاد، في السياسة، في العائلة، في المدرسة، في العمل.. ثم دفع الدولة والنظام السياسي لتقنين هذه الجهود وادراجها في صلب التشريع الدستوري.

انه من الظلم للدين وضعه في مواجهة العقل. واستهانة بروح ومبادئ الاسلام كحركة اصلاح وثورة وتحرر، ان يُحمى الدين بالقانون وعصا النظام من محاولة الاقتراب منه بالعقل والحوار وحرية الرأي والفكر والكلمة.

لكن لمن تقول ومن تخاطب والمؤسسة السياسية تدرأ خطر العقل عليها بخطر التحالف مع قوى الجمود، ظناً انها في ذلك تحمي مصالحها وتصون مكاسبها وتثبت انظمتها؟

التنمية الديمقراطية

لعل الكم الهائل من الدراسات والابحاث التي تناولت قضايا الديمقراطية، وحقوق الانسان، وشرعية النظم السياسية الحاكمة، والتنمية بشقيها السياسي والاقتصادي في العالم الثالث خلال النصف الثاني من القرن العشرين كان متناسبا مع عمق المشاكل والازمات والتحديات التي واجهتها مجتمعات عديدة كان البعض منها خارجا للتو من سلسلة تجارب مؤلمة ومأساوية في ظل السيطرة العسكرية والهيمنة السياسية الاستعمارية، في حين كان البعض الاخر منها مايزال يعيش مرحلة الانتقال من الحلم الى الحقيقة!. هذا ما عبر عنه الجبوري.

من هنا الناحية الكيفية - النوعية كان ذلك الكم الهائل، وربما حتى الان، قاصرا الى حد كبير - او مقصرا - عن فهم واستيعاب وتفسير ابعاد وجوانب الحركة السياسية والاجتماعية والثقافية سواء في اطارها النظري او على صعيد المعالجات العملية لمكامن الخلل والقصور والنقص فيها. وفي كلا الجانبين، الاطار النظري والعملي كان المطروح هو اما تبرير وتسويق لسياسات الانظمة الحاكمة بأسلوب «علمي وموضوعي» تطغي عليه في بعض الاحيان نزعة فلسفية تمنحه قدرا من الجاذبية والقبول، واما تنديدا ورفضا لتلك السياسات يفتقر الى الحجج والبراهين والادلة العلمية المقنعة لاستغراقه في استخدام لغة خطابية جوفاء تفتقر الى المضمون والمحتوى الرصين، ولايفضي - اي التنديد والرفض - الى اية نتائج ايجابية على ارض الواقع، فضلا عن كونه يفتح جبهات مواجهة مع الانظمة تتسع شيئا فشيئا حتى تبلغ الامور الحافات الخطيرة ايا كان موضوع الخلاف او الاختلاف.

وهـذا شـيئاً طبيعـي للأحـداث التـي تمـر بهـا الحركـة السياسـية والاجتماعية والثقافيـة.

وقـد تقتـضي الموضوعيـة القـول ان القـراءات والتحليـلات الخارجيـة للتداعيـات والارهاصـات التـي عاشـتها معظـم مجتمعـات العـالم الثالـث بـدت في معظـم الاحيـان ملامسـة للواقـع وقريبـة منـه الى اقـصى الحـدود، مـع الاشـارة الى ملاحظـة ضمـن هـذا السـياق، وهـي ان القـراءات والتحليـلات الخارجيـة - علـما ان معظمهـا صـادر عـن مراكـز بحـوث ودراسـات قريبـة مـن مـن دوائـر صناعـة القـرار الغـربي، او اكـثر مـن ذلـك هـي مسـاهمة في صناعتـه - لايهـدف مـن ورائهـا الى اصـلاح اوضـاع خاطئـة وسـيئة، وانمـا الهـدف منهـا يتمثـل في زيـادة معرفـة الاخـر بعـوالم يهمـه كثـيرا مـا يجـري فيهـا بحكـم تشـابك المصالـح وتداخلهـا وتناميهـا مـع مـرور الوقـت.

ولان التجـارب الديمقراطيـة في الغـرب قطعـت اشـواطا طويلـة الى الامـام واوشـكت بنظـر الكثيريـن ان تبلـغ القمـة، مترافقـة مـع تحـولات اقتصاديـة واجتماعيـة - وحتـى فكريـة - سـاهمت الى حـد مـا في خلـق اوضـاع وظـروف بـدت في ظاهرهـا مسـتقرة، فـأن الربـط بـين الديمقراطيـة - كنظريـة وممارسـة - مـن جهـة، ومفاهيـم اخـرى مـن قبيـل حقـوق الانسـان والحريـة والتنميـة مـن جهـة اخـرى كان ومـازال امـرا طبيعيـا ومألوفـا ومـن اليسـير رصـده في الادبيـات السياسـية والاعلاميـة ومـن عـلى منابـر المؤتمـرات والملتقيـات والنـدوات بعناوينهـا المتعـددة المتنوعـة، وكذلـك في الشـارع. ومـن هنـا فأننـا حينـما نتحـدث عـن رؤيـة غربيـة لموضوعـة التنميـة مثـلا، فهـذا مـن دون شـك يعنـي اننـا نتحـدث عـن الديمقراطيـة بـكل جزئياتهـا وتفاصيلهـا.

وحتى تكون الصورة اكثر وضوحا، قد يكون من المهم جدا ان نشير هنا الى ان هناك مدرسة سياسية في الولايات المتحدة الاميركية تعتقد ان ثلاثية (الديمقراطية والاصلاح الاقتصادي والتسامح الايديولوجي) هي ثلاثية لازمة لاستتباب السلام، وترى ان الامن الاقليمي لاي اقليم له قاعدتان هما، التنمية الداخلية، والمشاركة السياسية.

وفي اطار رؤيتها للشرق الاوسط فهي ترى ان مشكلاته مثلثة الاضلاع يغذي كل ضلع منها الضلع الاخر، وهذه المشكلات هي اقتصادية - سياسية - ايديولوجية. وبأعتبار ان رواد هذه المدرسة السياسية - التي بدأت تتبلور افكارها واطروحاتها مع تنامي الاهتمام الاميركي بالشرق الاوسط منذ النصف الثاني من القرن الماضي ارتباطا بأكتشاف البترول بكميات كبيرة وظهور الكيان الاسرائيلي كحليف استراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة - هم من افراد النخبة السياسية والفكرية هناك، وبأعتبار ان معظمهم اما يشغلون مناصب رفيعة في اجهزة الدولة، او يحتلون مواقع علمية مرموقة في ارقى الجامعات واشهر مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية، فأن مايطرحونه يحظى بأهتمام كبير في الولايات المتحدة وخارجها، حتى ان افكار واطروحات تلك المدرسة وجدت لها انصارا ومؤيدين على نطاق واسع في اوربا وبعضا من العالم الثالث، وذلك لانها اتسمت بالواقعية وبدت كما لو انها تعمل بجدية على تفكيك وتحليل المشاكل والازمات القائمة في العالم الثالث وذلك من خلال دراسة طبيعة الانظمة السياسية الحاكمة سواء كانت ذات طابع عسكري، او عشائري - قبلي، او حزبي - عقائدي، وكذلك دراسة عوامل الشد والجذب المتبادلة بين السلطات الحاكمة بمؤسساتها وشخوصها وبين مختلف الشرائح والتيارات والفئات المؤلفة للنسيج الاجتماعي.

ورغم الاهداف والاجندات السياسية لكثير من المراكز والمؤسسات الاكاديمية الغربية، الا انه لم يكن غريبا ان نجد ان عددا كبيرا من دراساتها وبحوثها بهذا الشأن تصبح مصادر ومراجع اساسية لفهم جانب من التفاعلات حتى بالنسبة للذين يعيشون في خضمها، مثلما اصبحت الهياكل والبنى الديمقراطية في التجربة الغربية نماذج صالحة للاستنساخ والنقل والاستعارة، بحيث لم يعد عسيرا على المرء ان يرى او يسمع في اية دولة من دول العالم الثالث عن وجود برلمان ومجالس محلية وسلطات قضائية ووسائل اعلام بعناوين ومسميات متعددة. بيد ان مايمكن ملاحظته - ايضا - في مقابل ذلك هو ان الانظمة السياسية التي استنسخت او نقلت او استعارت جوانب من التجربة الغربية في الديمقراطية انشغلت كثيرا وانشدت الى المظاهر الجذابة لتلك التجربة، ولم تكن معنية ولو بدرجة قليلة بمضامينها، ولا كانت مستعدة للتعاطي معها فيما لو وجدت انها لاتعبر عن مصالحها ولاتضمن بقاؤها في القمة.

ويصف الدكتور احمد عبدالله الاكاديمي والباحث العربي المتخصص بقضايا الديمقراطية وحقوق الانسان الحال في العالم العربي وصفا يبدو دقيقا، حيث يقول «في العالم العربي انجزنا الدولة القمعية القهرية التي تعامل مواطنيها اسوأ مما عاملهم الاحتلال الاجنبي، لقد سقط في بلادنا صرعى وشهداء بيد الدولة الوطنية.

وأكد الدكتور أحمد عبد الله الأكاديمي وصفا دقيقاً بقضايا الديمقراطية أنها الدولة القمعية القهر به أن الدولة الحقيق تحقق في ظل الديمقراطية مثلما أن الديمقراطية يلزمها إطار الدولة ليكمل كل منهما الاخر.

الدولة الديمقراطية هي دولة سيادة القانون الذي يطبق على الجميع بغض النظر عن الصغير او الكبير، المواطنون امام القانون سواء، والقوانين ليست حبرا على ورق، ويشارك الناس في صياغة هذه القوانين من خلال برلمانات حقيقية، لابرلمان لم يقل في عمره لا الذي عندنا هو اشكال ممسوخة وزائفة لما يسمى الدولة، الدولة الحقيقية تتحقق في ظل الديمقراطية مثلما ان الديمقراطية يلزمها اطار الدولة ليكمل كل منهما الاخر».

واذا كان لابد من الدراسة العلمية الموضوعية لتلك التجربة فأنها لابد ان تتم على مستويين الاول مستوى خاص، اي ان تدرس وتحلل كحالة معزولة ومجردة عن محيطها الخارجي والعوامل المؤثرة عليها سلبا وايجابا، والثاني مستوى عام، اي ان تدرس وتحلل كنموذج له سماته وخصائصه كما ان للنماذج الاخرى سماتها وخصائصها في اطار ظاهرة عامة، ومن غير شك فأن الدراسة على كلا المستويين لها فوائد كثيرة وكبيرة لفهم جانب من اشكاليات ومعوقات التنمية السياسية في العالم الثالث، وللوقوف على طبيعة وجوهر العوامل المحفزة والدافعة لها، وبالتالي فأن دراسة مثل هذه تعني في جانب منها بحثا في تجربة جديدة للممارسة الديمقراطية على ضوء مفاهيم جديدة هي الاخرى.

وماهو مهم هنا في هذه التجربة هو الهامش الكبير للحراك السياسي، وتنوع العناوين وتعدد الاطروحات، والتعاطي بقدر لابأس به من الواقعية مع مجريات الوقائع والاحداث، مع الحرص على عدم التفريط بالثوابت. والتجربة التركية ايضا جديرة بالدراسة والتأمل في اطارها محيطها، لاسيما بالنسبة للتحولات التي شهدتها خلال العشرة اعوام الاخيرة، وكذلك التجربة العراقية الجديدة التي ولدت من رحم نظام ديكتاتوري شمولي قل نظيره

في التأريخ، وراحت تشيد بناها وهياكلها على انقاضه.

ولعل المجتمعات العربية التي شهدت خلال العامين الاخيرين تحولات سياسية كبرى خلفت صورا مازالت غامضة ومشوشة، تحتاج الى الاستفادة من التجارب السابقة لها حتى تختصر الزمن، وتتجنب تبديد المزيد من الطاقات والموارد والامكانيات وهي تسعى الى صياغة نماذج حكم وادارة جديدة تختلف كل الاختلاف عن النماذج السابقة.

نحو فهم الربيع العربي

الانتفاضات العربية الربيع العربي كما قيل عنها حدث كان ولا يزال تدور حوله أسئلة كثيرة، تلك الثورات التي بدأت شرارتها في تونس في كانون الأول ٢٠١٠، وما لبثت أن انتقلت هذه الشرارة إلى مصر واليمن وليبيا وسوريا، وغيرها من الدول العربية، ومستمرة حتى الآن. لماذا اندلعت هذه الانتفاضات في هذه الفترة بالذات؟ وهل من الممكن أن تنتشر في كافة أقطار الوطن العربي؟ وهل لكل انتفاضة خصائصها؟ ولماذا أدت هذه الانتفاضات إلى تغيير القادة في بعض البلدان التي حدثت فيها، في حين كان لها عواقب مختلفة في بلدان أخرى؟ ولماذا لم تتأثر بعض البلدان بهذه الموجة ومنها الجزائر وهو البلد المستثنى الأكثر أهمية؟

هذا مؤكداً لا أسئلة كثيرة لم نتمكن من العثور على إجابات دقيقة لها حتى الآن. أصبح من الضروري إجراء المزيد من البحوث حول هذه المواضيع. فضلا عن ذلك، لا بد من إعادة تقييم الكثير من المناهج والمصطلحات التي استخدمت في دراسات الشرق الأوسط حتى الآن في ضوء التطورات الحالية. على سبيل المثال، مطلوب إعادة النظر في قضايا مثل، العلاقات المدنية العسكرية، وديناميات الحركات الاجتماعية، ونهج

الدولة الريعي، ونهج الاقتصاد السياسي، والإسلام السياسي كل هذا في خضم التطورات الجارية على مدى العامين الماضيين. بالإضافة إلى دراسة الآثار الإقليمية والعالمية من التحولات والصراعات الجارية في مختلف البلدان العربية، وهذه الدراسة ستكون مهمة جدا من ناحية فهم ديناميات الانتفاضات العربية.

قبل دراسة هذه المواضيع بشكل شامل، قد تكون بعض التعميمات المؤكدة قد اعتمدت على أساس التطورات الحالية. بداية، لا بد من تسليط الضوء على أهمية التطورات التي حدثت خلال العامين الماضيين. وجاء الأدبيات الكبيرة، التي تحاول أن تفهم السبب وراء عدم ظهور المعارضة في الواجهة على الرغم من كل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وطغيان الأنظمة الاستبدادية التي فقدت شرعيتها في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٩٠. هذه الأدبيات تحاول أن تسلط الضوء على استمرار الأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط في ظل النزعة الديمقراطية التي تسود العالم، وتم توضيح هذا الوضع على انه الاستثناء في الشرق الأوسط . وفي هذا السياق، حاولت هذه الأدبيات شرح ظاهرة الاستبداد المستمر في المنطقة من خلال عوامل مختلفة تتراوح بين الثقافة و النفط والدعم الخارجي لهذه الأنظمة. لقد هزت التطورات التي حصلت خلال العامين المنصرمين هذا الإطار في الصميم.

من ناحية أخرى، أظهرت التطورات الأخيرة أنه لا ينبغي لنا التعميم وتجاهل أهمية ما حدث ويحدث. وبالتالي، فإن التوقعات تشير إلى أن الانتفاضات العربية سوف تتحول إلى نوع من الديمقراطية الخداعة. وهذه الانتفاضات لديها أيضا عواقب مختلفة، تماما مثل أسبابها المختلفة

وخصائصها. وستظهر هذه النتائج في السياق التاريخي لأي بلد، وخصائص الجهات الفاعلة المهيمنة، وهياكلها المؤسساتية، وإمكانياتها الاجتماعية والاقتصادية، وعلاقاتها مع العالم الخارجي.

الصعيدان: الإقليمي والتاريخي

هذا وسيكون من الضروري فهم التطورات التي حصلت في العالم العربي منذ ثلاث سنوات ولا زالت مستمرة إلى يومنا هذا من حيث خصائصها على الصعيدين الإقليمي والتاريخي. ومن الواضح أن التطورات الإقليمية قد ظهرت على عدة مستويات. بداية نلاحظ، أن التطورات تعيق بعضها البعض. إلى جانب ذلك، تم إنشاء شبكات التضامن من خلال الانتفاضات وبين جماعات المعارضة المختلفة. أضف إلى ذلك تطور آخر مهم هو تعزيز الهوية العربية الإقليمية. بدأت الشعوب العربية بالتعريف عن نفسها مع انطلاق هذه الحركات،حتى في تلك البلدان التي لم تشهد انتفاضة، وبدأ الحديث عن صحوة عربية أول مرة استخدم هذا المصطلح كان ضد الإمبراطورية العثمانية . ومع ذلك، ينبغي على الجانب الإقليمي من هذه تطورات أن لا يلقي بظلاله على أصالتها. كما ذكر أعلاه، فالانتفاضات تحدث تبعا للتاريخ والخصائص الأصلية للبلد. ولذلك، فإنه سيكون أكثر صدقا للحديث عن الانتفاضات العربية، بدلا من انتفاضة عربية. موضوع آخر متعلق بالانتفاضات العربية هو كيفية تحديث هذه التطورات. وخاصة لدى أولئك الذين لم يتابعوا عن كثب التطورات في المنطقة ويميلون إلى تحليل هذه الانتفاضات التي اندلعت في تونس وتجري في بعض البلدان العربية الأخرى، وأظهرت أوضاع جديدة في المنطقة. ومع ذلك، إن التطورات الأخيرة هي امتداد لحركات الاحتجاج التي بدأت في المنطقة في وقت مبكر عام ١٩٩٠، واستمرت على

مراحل معينة في بعض الأقطار،وكانت محدودة في بعض المناطق ،وواسعة في مناطق أخرى. وفي هذا الصدد، كانت التعبئة في مصر على أعلى مستوى. إن مظاهرات التأييد والتضامن التي انطلقت خلال الانتفاضة الثانية و بدأت في فلسطين في أكتوبر عام ٢٠٠٠، هي أول مثال لتوسيع سياسة الشارع . خلال الغزو الأمريكي للعراق، شهدت مصر أكبر حركة مناهضة للحرب في العالم العربي. وأثناء هذه الفترة، تحولت مظاهرات الاحتجاج في مصر آنذاك إلى حركة مناهضة لمبارك. و من ناحية أخرى في عام ٢٠٠٤،، ظهرت حركة كفاية كفى كحركة مظلة، حيث دخلت تحت مظلتها الكثير من جماعات الطيف السياسي المختلفة. أصبحت مصر بعد ذلك مركزاً للحراك الاجتماعي في العالم العربي. وعلى الرغم من اختلاف المستويات، لوحظ منذ عام ١٩٩٠ أمثلة على حركات احتجاجية في تونس واليمن وسوريا، وحتى في ليبيا. لذلك، على الرغم من حقيقة أن ما جرى خلال العامين الماضيين حركة حديثة من حيث أبعادها، وهذه التطورات هي أيضا نتيجة الحراك الاجتماعي الذي حدث على الأقل على مدى العقدين الماضيين.

الانتفاضات العربية

هناك بالفعل العديد من المناقشات بشأن أسباب الانتفاضات العربية. وسوف يكون من الممكن فهم الديناميات التي خلقت هذه الانتفاضات بشكل أفضل،وسيكون هناك المزيد من الأبحاث حول هذا الموضوع. وبقدر ما لدى البلدان ظروف خاصة بها، هناك أيضا عوامل متشابهة تؤدي بالفعل إلى الانتفاضات. ومع ذلك، يبدو أن كل هذه العوامل معا قد أشعلت فتيل المعارضة الاجتماعية في هذه البلدان. بداية علينا أن نركز على العوامل الاجتماعية والاقتصادية. ان النظر في معدلات النمو الاقتصادي

في السنوات الأخيرة في بعض البلدان العربية التي تجري فيها الانتفاضات، حيث يمكن ملاحظة أن معدل النمو وصل إلى مستوى جيد جدا على الرغم من الأزمة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. على سبيل المثال، لوحظ أن مصر وتونس وسوريا حققوا نموا اقتصاديا من ٦,٥ في السنوات الأخيرة. وخاصة مصر وتونس أصبحتا مثالين لانجازاتهما الاقتصادية من قبل مؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بسبب السياسات الليبرالية الجديدة . من ناحية أخرى، في حين كان اليمن أفقر بلد في العالم العربي، كانت ليبيا الغنية بالنفط مثالا لدولة تبحث عن الريع. وهكذا، فإنه يبدو من الصعب إجراء تعميمات بشأن تلك البلدان فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية الكلية. ومع ذلك، وبغض النظر عن أوضاعهم الاقتصادية، يمكن أن نقترح أن البلدان التي تجري فيها الانتفاضات العربية قد واجهت بعض المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المشتركة. قبل كل شيء، على الرغم من الاختلاف من حيث التنمية الاقتصادية، فإننا نبين أن الفقر كان مشكلة شائعة في هذه البلدان بصفة عامة، فتوزيع الدخل أصبح يسوء بشكل متزايد،وأزداد انتشار البطالة، خاصة بين الشباب. ويبدو واضحا بان المشاكل آخذة بالازدياد ومنحدرة نحو الأسوأ، حيث إن أسعار الغذاء العالمية ارتفعت في البلدان العربية التي تعتمد على الخارج في إنتاج الغذاء. بالإضافة إلى كل ما سبق فان اكبر المشكلات التي تواجه هذه البلدان هو الفقر. كما أن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية أصبحت أكثر سوءا في المجتمعات، وحقيقة يمكن القول بأن ، مجموعات صغيرة ممسكة بالسلطة لن تتأثر أبدا بتلك المشاكل وعلى العكس من ذلك،تقوم هذه المجموعات بنهب جميع ثروات الدولة،بالإضافة إلى أسباب أخرى زادت من

المعارضة الاجتماعية. وبالنتيجة الفساد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لدى المتنفذين في الحكومات الفاسدة أظهر الاستياء بشكل واضح لدى العامة،فنما العداء تجاه اؤلئك الذين بقوا في السلطة لفترة طويلة.

وترتبط المجموعة الثانية من الأسباب بالأزمة الشرعية العميقة والتي على أساسها تكونت البنية السياسية في هذه البلدان. وكذلك استمرار الممارسات القمعية على نحو متزايد من قبل الأنظمة في الشرق الأوسط ولفترة طويلة، حولت أنظمة الحكم هذه إلى نظام الرجل الواحد ، والتوريث الأب إلى الابن وساد هذا النظام حتى في الأنظمة التي تعتبر نفسها أنظمة جمهورية، و تسببت الأزمة السياسية الناجمة عن الحالة الشرعية في الحكم إلى ظهور الاحتجاجات التي أجريت وتجري في البلدان العربية، على سبيل المثال، كان من المتوقع أن يستعد مبارك لتسليم السلطة لابنه جمال في مصر،وعلت الأصوات الرافضة لهذا الأمر في مصر في عام ٢٠٠٠. ومع ذلك، نجت تلك الأنظمة بسبب ممارسات الاستخبارات والجيش. وعزت الكاتبة الأكاديمية ليزا ويدين السبب وراء بقاء تلك الأنظمة لأنهم خلقوا وهم السلطة في كتاب كانت قد كتبته على الأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط في عام ١٩٩٩. أظهرت الأحداث التي تجري في كل من تونس بعد أضرام البوعزيزي النار في نفسه، وكذلك في البلدان الأخرى بأن الشعوب العربية قادرة على أن تحطم جدران الخوف والوهم. وكما هو واقع الأمر، فان هذا يفسر أيضا السبب وراء بقاء الناس في الشوارع واستمرارهم في القتال على الرغم من العنف الذي يمارس من قبل السلطة وحتى في الأنظمة المستبدة مثل سوريا. وأخيرا، يمكن أن نتحدث عن تأثير العوامل الخارجية. فالدعم الذي قدمته الدول الكبرى للأنظمة

الاستبدادية لسنوات عديدة من أهم أسباب بقاء تلك الأنظمة . منعت القوى العظمى انهيار الأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط من خلال التدخل ضمنا وصراحة في بعض الأحيان. وبعد انتهاء الحرب الباردة،دعمت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الديمقراطية في الشرق الأوسط من وقت لآخر. في نهاية المطاف هذا النوع من السياسات جاء لتحقيق غاية لهذه الدول الداعمة للوضع الراهن بطريقة تدعم عدم الاستقرار، وبعبارة أخرى عدم تعرض مصالحهم للخطر. على سبيل المثال، وضعت إدارة كلينتون خطاب الديمقراطية في الشرق الأوسط جانبا في بداية عام ١٩٩٠، في أعقاب الانتخابات الجزائرية. وبالمثل، بعد إدارة بوش الأولى استخدام الخطاب المذكور كوسيلة لإضفاء الشرعية على الغزو العراقي، وخاصة بعد مراجعته الانتخابات الفلسطينية. خلال الفترة الثانية لإدارة بوش، وانتهت تماما هذه السياسة. الانتفاضات العربية تطورت من خلال الديناميات الداخلية إلى مساحات ابعد، وعلى الرغم من أن الظروف الدولية، والعولمة أثرت بشكل غير مباشر على هذه الانتفاضات، فإنه في التحليل النهائي، لا بد من الاعتراف بأن الديناميات الداخلية هي التي أطلقت هذه الأحداث التي يشهدها عدد من البلدان العربية.

المثقفون العرب والربيع العربي:

في ظل أولى ثورات من نوعها تشهدا البلدان العربية وربما العالم في التاريخ، استطاعت أن تفرض اسما أو مصطلحا على العالم كله، تصاعدت، وبشكل غريب يدعو إلى الاستهجان، أصوات تشكيك بـ (بيع العرب) وثورته. وإذا كنا قد اعتدنا على مثل هكذا اصوات طوال عقود طويلة وهي ترتفع مشككة.

ومتهمة في أعقاب كل ثورة، أو حكرة او تظاهرة جماهيرية أو حرب تحررية، تتسيدها جميعاً أنظمة وأحزاب وقوى معينة، لتعكس الإحساس بالسلبية وفكرة المؤامرة المهيمنين على العرب، فإن مثل هذا يأتي مثيرا لاستغرابنا وهي تأتي هذه المرة من الطبقة الثقافية لتجسيد سلبية أكيد، وتطال ثورة او ثورات لا قيادات تقليدية أو غير تقليدية لها، بل هي قامت وتقوم بها أو تقودها، بشكل واضح، جماهير خالصة. ولعل أحد أكثر هذه الأصوات السلبية المشككة هي تلك التي اتخذت شكل حملة من الواضح أن وراءها قوى ومنظمات وربما بلدانا قد تكون ضمنها أميركا وحتى إسرائيل، هي تلك التي تم تعميمها على الانترنيت على شكل مجموعة صورة بطلها جميعا شخص يهودي فرنسي أسمه (ليفي) وهو يظهر مع جميع ثوار الربيع العربي تقريبا، ووسط مختلف التظاهرات الشعبية، وفي مختلف البلدان العربية الثائرة لتقول الحملة بالطبع ضمنا وقبلها صراحة، إن هذه الثورات من مرتبطة بالاستعمار والصيهونية وإسرائيل.

وهنا، وتعلقاً بهذه الحملة بشكل خاص وعموم الحملات وأصوات التشكيك، من الواضح أن شريط هذه الصور يسعى، عن قصد ممن يعممونه من المثقفين أو بغير قصد منهم، إلى إعادة الشباب العربي إلى حالة الإحباط التي عاشها جيلنا الثقافي والجيل السابق وربما أجيال سابقة أخرى، بعد سجل شباب الربيع العربي اول خروج حقيقي من حالة الإحباط تلك ولكن إذا كان من الصعب على طبقتنا المثقفة العربية المشبعة سلبية أن تصدق إن بإمكان العربي أن يفعل ما يفعله الآن الشباب العرب بعيداً عن وصاية الطبقة المثقفة العربية، الممعنة في سلبيتها، فليس من عودة لهؤلاء الثوار إلى الإحباط إن شاء الله.

الصهيوني"ليفي" وهو يظهر مع ثوار الربيع العربي

الصهيوني ليفي وهو يظهر مع ثوار الربيع العربي

وتعلقاً بـ (ليفي) وبمن ينتمي إليه من صهاينة وأميركان يجب أن ننتبه إلى أن تواجد الأميركان والصهاينة واليهود وتدخلهم يأتي عبر وسائل كثيرة ومنها، كما بدا واضحاً، هو نحن الطبقة المثقفة ومن حيث لا ندري، والدليل على هذا أمران. الأمر الأول هو تسريب ونشر مثل هكذا شريط من الصور، وإلا بربكم، ايها المثقفون المساهمون في نشره أو نشر أمثاله، قولوا لي أولا من قام بجمع كل هذه الصور؟ وهل يعقل أن يمكن هكذا داهية مثل (ليفي) أحداً ليصوره بهكذا لقطات - يفرضت أنها فاضحة له- ويستعرض نفسه لأصحابها، إلا إذا كان هو يعرب بهم، وربما هو من يقوم بترويج هذه الصور؟ الأمر الاثني الذي يدل على إسهام الطبقة المثقفة السلبي هو أن يقوم مثقفون، بعضهم كبار، من حيث يدرون أو لا يدرون بترويج هذا الشرط وغيره من أشرطة وحملات. وبصراحة أقول لو لم أكن أعرف بعض هؤلاء المثقفين عن قرب كتابا وأدباء وفنانيين كبارا وملتزمين وأصحاب مشاريع ثقافية لشككت بهم. ولو أن هكذا رسالة جاءتني من دون مرسل صريح لظننت أن وراءها أشخاصا مثل (ليفي) نفسه، وحاشا الله أن أقول شيئا مثل هذا في أشخاص أسهموا فعلاً، من حيث لا يعرفون، بترويج مثل هذه الحملات والصور والكتابات وضرب الثورات العربية.

في الواقع أن مكمن دائنا نحن المثقفين، وتعلقا بهكذا حملات وتشكيكات، أن بعضهم إذا وصل أمر الإحباط فيهم، وطوال جيل أو جيلين أو أكثر، إلى حد أنهم أخذوا، مرة أخرى من حيث لا يعون ينشرون هذا الإحباط ليطال هذه المرة أولئك الذين نزعوه عن أنفسهم، نعني شباب

العرب الذين فجروا الثورات بدءاً ببو العزيزي وتونس، ومرورا بمصر وليبيا واليمن ووصولا إلى سوريا، والمسيرة مستمرة. ونشر مثل هذا الإحباط هو عينة الذي فعله مثقفون وآخرون سابقاً في حالات كثيرة لعل أشهرها ترويج مقولة أن الفلسطينيين باعوا أرضهم، وأن ثورات العراق ومصر وغيهرا في الخمسينيات والستينيات وراءها المريكان.

هنا يجب أن نعي أن من الطبيعي أن يحضر الأمريكان والصهاينة واليهود في كل وسطنا في كل مكان وزمان، ليكون لهم فعل في كل ما حدث ويحدث للعرب وفي كل ما فعله ويفعله العرب وصولا إلى افشال ما يستطيعون إفشاله، ويحرفوا ما يمكنهم حرفه، ويصادروا ما يمكن مصادرته، والإساءة إلى ما يمكن الإساءة إليه والفعل الأخير هو ما يحالون فعله لثورات العرب. وبصراحة نقول أن هذا من حقهم تعلقا بمصالحهم، ولكن المصيبة تكمن في أن مثقفينا، مع الأسف، قد يساعدونهم، من حيث يعلمون أو لا يعلمون، في هذا.

أمريكان وصهيونية داخل الثورات العربية

وهكذا أن لا انفي أن يكون هناك أمريكان ويهود وصهاينة داخل هذه الثورات والاحركات والانتفاضات الشريفة، بل يكون ساذجاً من لا يعتقد بهذا، ولكن هذا لا يعني أنهم وراءها. فهناك فرق ما بين أن يحضر الأمريكان والإسرائيليون الصهاينة ليفعلوا شيئا وقد ينجحون وقد لا ينجحون فيه، وأن يكونوا هم أصحاب الفعل، فمعروف، يا مثقفنا العزيز، أنك لو تحركت أنت شخصيا الآن مع خمشة أو ستة أنفار في محاولة لفعل شيء يحرك الوضع في أي مكان من الوطن العربي وبدأت تحقق شيا فإن الأمريكان والصهاينة واليهود وسيتواجدون بينكم بشكل أو بآخر، أم

هـل نتوقـع منهـم أن يبقـوا بعيـدا عـن ذلـك؟ لكـن المهـم أن هـذا لا يعنـي أنهـم وراء فعلـك وحركتـك، فـلا أظـن أنهـم غابـوا عـن أي حـزب او تجمـع أو اتحـاد أو حكومـة أو ثـورة أو حركـة في الوطـن العـربي، ومعـروف أن هـذا هـو أحـد وسـائلهم المهمـة في الهيمنـة والتأثـير والهـدم.

انتبهـت الآن فقـط إلى أن واحـدا مـن أسـباب نجـاح الربيـع العـربي، هـو أن اصحابـه لم يسـتمعوا للطبقـة الثقافيـة العربيـة المحبطـة والسـلبية وعديمـة الفائـدة في مثـل هكـذا مـشروع. مـع هـذا بـدأت أخـاف وأرتعـب وأنـا أرى أن هـذه الطبقـة بـدأت تدخـل الميـدان لا لدعـم أصحابـه ولكـن لتنقـل إحباطهـا وسـلبيتها إليهـم.. وعـسى اللـه أن يحميهـم منهـا.

وأجروكـم أرجوكـم لا تسـهموا في هـذا فالعـرب عـرب، والربيـع ربيـع، والربيـع العـربي ربيـع عـربي، والثـورات هـي ثـورات فعـلا وكل مـا عـداً ذلـك أنمـا هـو أعداؤهـا الصهاينـة والأمريـكان وحلفاؤهـا. أرجوكـم كفـوا ايديكـم عنهـا، فالعـرب لأول مـرة في العـصر الحديـث يصنعـون شـيئا فدعوهـم يحققـون مـا لم يحققـه أسـلافكم ولم تحققـوه انـت ولم نحققـه نحـن ودعوهـم يصنعـون مسـتقبلهم ولا تغتالـوا انتصاراتهـم وفرحـم بهـا، وفرحنـا بهـم.. فهـي المـرة الأولى التـي يفعلونهـا بمعـزل عـن القيـادات والأحـزاب السياسـية، وعـن فرسـان الانقلابـات وعنكـم. وصدقـوني أنهـم سـيكونون بخـير إن انسـحبت أيـدي المثقفـين العـرب المحبطـين عنهـم.